الأمم المتحدة S/PV.6479

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٧٩**

الجمعة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد باترويوتا	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيسترفيل
	البرتغال	السيد أمادو
	البوسنة والهرسك	السيد ألاكلاي
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد بندوكو – لاثا
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيدة هولغين كويار
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد كريشنا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الترابط بين الأمن والتنمية

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2011/50)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

الترابط بين السلم والأمن

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2011/50)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب في هذه الجلسة بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، ومعالي الوزراء المتواجدين هنا اليوم.

بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، أوروغواي، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بلجيكا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بيرو، تايلاند، تركيا، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، السنغال، السودان، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فيجي، كازاخستان، كندا، كوبا، كوستاريكا، كينيا، لكسمبرغ، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، نيكاراغوا، هندوراس، اليابان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد يوجين ريتشارد غاسانا، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لرواندا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة سارة كليف، الممثلة الخاصة ومديرة تقرير التنمية العالمي للبنك الدولي لعام ٢٠١١.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة أليس إيه مونغوا، القائمة بالأعمال في مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/50 التي تحيل ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، وحكومة البرازيل على التركيز على الروابط البالغة الأهمية بين السلام والأمن والتنمية.

إن الأحداث الأخيرة في أنحاء العالم تنبهنا بحدة إلى ضرورة ترسيخ الاستقرار السياسي في السلام والفرص ومعايير الحياة الكريمة ورضا المحكومين.

إن السلام والأمن والتنمية عناصر مترابطة. والأدلة متوافرة.

لقد شهدت تسعة من أصل عشرة بلدان ذات أدنى مؤشرات للتنمية البشرية صراعا خلال الـ ٢٠ سنة الماضية. إن البلدان التي تعاني أوجه عدم المساواة الصارخة والمؤسسات الضعيفة عرضة بدرجة أكبر لخطر الصراع. ويمكن أيضا أن يؤدي سوء توزيع الثروة والافتقار إلى

ما يكفي من الوظائف والفرص والحريات، خاصة للشريحة السكانية العريضة من الشباب، إلى زيادة خطر انعدام الاستقرار. ويجد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة الدولية أرضا خصبة في الأماكن التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، مما يؤدي إلى انتشار الخوف في الشوارع وتفشي انعدام الأمن عبر مناطق بأكملها.

ومثلما يعمل انعدام التنمية على تأجيج النزاعات، فإن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يمكنه أن يساعد على منع نشوبها ويضمن تحقيق السلام. ويمكن أن تساعد التنمية المستدامة العريضة القاعدة على التصدي لجذور النزاع بخطوات منها ضمان المشاركة العادلة في الثروة، وتوفير إمكانية وصول أفضل إلى الأراضي الزراعية، وتعزيز الحوكمة وتحقيق العدالة للجميع. وفوق كل ذلك، ينبغي أن تكون التنمية شاملة للجميع. وهذا يعني بطبيعته إدماج المرأة، التي يمكنها أن تضطلع بدور حاسم في المفاوضات وفي عمليات السلام، وإدماج الشباب، الذين يتمتعون بإمكانات كبيرة للمساهمة في تنمية مجتمعاتهم. وباختصار، فإن التنمية الشاملة التي تقوم على توافق الآراء والمشاورات ربما تكون أكثر الطرق فعالية لتقليل مخاطر النزاعات وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

وفي السنوات الأخيرة، قطعنا شوطا طويلا نحو إدماج هذه الرؤى في عملنا. وعلى سبيل المثال، ضمت لجنة بناء السلام طائفة متنوعة واسعة من الجهات الفاعلة لتطوير نهج مشتركة، بما فيها أعضاء مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبلدان المساهمة بقوات، والمانحون الرئيسيون، بمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويعمل صندوق بناء السلام المنشأ حديثا بنفس القدر من أجل تشجيع ودعم الجهود المبذولة في الوقت المناسب من قبل أسرة الأمم المتحدة بأكملها لبناء السلام.

كما طلبت إلى جميع كيانات الأمم المتحدة في الأماكن التي يوجد فيها فريق قطري تابع للأمم المتحدة وعملية لحفظ السلام متعددة الأبعاد أو بعثة سياسية، تحديد المجالات ذات الأولوية لتوطيد السلام ووضع أطر استراتيجية متكاملة لتوجيه عملها في هذه المجالات. ومن المعترف به بشكل متزايد أنه يجب وضع هذه الأطر الاستراتيجية بالاشتراك مع البلد المضيف لتحديد الأولويات الوطنية ولتمكين ملكية العملية الإنمائية.

وعلاوة على ذلك، يوفر إطار الشراكة لعام ٢٠٠٨ بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لحالات الأزمات وما بعد الأزمات الأساس اللازم لتطوير نهج متسقة للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاعات. وهذه خطوات مهمة، غير أن هناك الكثير الذي يمكن أن نضطلع به من أجل ضمان اتباع نهج متكاملة للأمن والتنمية، ويعزز بعضها بعضا بحق. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على خمسة مجالات.

أولا، إذا كان على الأمم المتحدة أن تعمل بوصفها كيانا واحدا عبر طيف الأمن – التنمية، فإننا قد نستفيد من ”النهج الذي تتبعه الحكومة بأكملها“ الذي تطبقه الدول الأعضاء عبر النظام المتعدد الأطراف. وفي هذا الخصوص، أرحب بزيادة تشديد الدول الأعضاء على تعزيز الاتساق عبر المؤسسات المختلفة المتعددة الأطراف، بما في ذلك عن طريق الإنجاز المنسق ومشاركة مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، والمجالس التنفيذية التابعة للأمم المتحدة، ومجلسي إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثانيا، من الضروري أن ندير على أفضل وجه عملية الإنهاء التدريجي والانسحاب للعمليات التي أذن بها مجلس الأمن، وأن نوفر أساسا أقوى لعمليات الانتقال السلس لمهام

محددة إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وغيره من الجهات الإنمائية الفاعلة.

ثالثا، من الضروري أن نبحث عن سبل ابتكارية لبناء وتعزيز المؤسسات الوطنية في البلدان الضعيفة. وكما أوضحت المناقشة التي دارت في مجلس الأمن في الشهر الماضي حول بناء المؤسسات (انظر S/PV.6472)، فإن وجود مؤسسات فعالة وملكية وطنية قوية عنصران رئيسيان لتحقيق السلام المستدام.

رابعا، يجب أن نركز كثيرا على الصلة بين تغير المناخ والأمن والتنمية. إن الافتقار إلى الطاقة والآثار المترتبة على تغير المناخ يؤثران تأثيرا خطيرا بصورة متزايدة في التنمية والأمن. ولا يمكننا أن نحقق الأمن بدون تأمين الطاقة وإدارة المخاطر المناخية.

خامسا، من الضروري أن ننظر في كيفية خفض العنف الجنائي – الذي يشكل اليوم شاغلا أمنيا أكثر من أي وقت مضى في أجزاء كثيرة من العالم. وفي بعض المناطق، تهدد الجريمة المنظمة المكاسب الإنمائية ونسيج السلام والأمن الدوليين ذاته. وتشكل الجريمة المنظمة تحديا يواجه الدولة الحديثة في أدائها لوظائفها.

كما أود أن أضيف أنه في أماكن عديدة من العالم، يمثل انتشار الأسلحة الصغيرة والذخائر خطرا دائما على أمن عامة الناس. وفي هذا السياق، قد ينظر المجلس في تعزيز تعاونه مع الجمعية العامة للمضي في وضع استراتيجيات لوقف الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والذخائر.

وكما يتبين من تقريري الأخير عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية فيها

”يتطلب الجيل المقبل من التحديات الأمنية مزيدا من التركيز على إدارة الأزمات، واستراتيجيات للحد من أخطار الكوارث، وعناصر مدنية أكثر قوة في عمليات السلام، وتعزيز سيادة القانون“.
(*S/2010/526*، الفقرة ١٠١)

وعلى المستوى الاستراتيجي، من الضروري تحديد أولويات وترتيب جهود الأمن والحوكمة والتنمية، والاتصال بشركاء جدد. وسيوفر تقرير التنمية العالمي القادم رؤى هامة في هذه المجالات. ولدينا خبرة وفيرة وأدلة مقنعة تظهر الصلات الوثيقة بين السلام والأمن والتنمية.

وأتطلع إلى مواصلة العمل مع مجلس الأمن وكامل نطاق الشركاء لكي تؤثر هذه المعرفة في الجهود التي نبذلها للوفاء بالولاية المستندة إلى الميثاق لتعزيز السلام والرفاه الإنساني. وأشكر أعضاء مجلس الأمن على مواصلتهم التركيز على هذه التحديات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يوجين – ريتشارد غاسانا.

السيد غاسانا (تكلم بالإنكليزية): في غضون فترة ثلاثة أسابيع، اجتمع مجلس الأمن مرتين لتناول السبل والوسائل التي يلزم أن تتخذها الأمم المتحدة للاضطلاع بدورها المحوري في بناء السلام واستدامته. إن هذا التواتر العالي لاجتماعات مجلس الأمن خلال الأشهر والأسابيع الأخيرة يشهد على اقتناع متزايد بأن السلام المستدام مهمة متعددة الأبعاد ومعقدة. وتتطلب مشاركة واسعة بين الجهات الفاعلة الأمنية والسياسية والإنمائية. كما تدعو إلى اتباع نهج جريئة وابتكارية.

ومنذ ثلاثة أسابيع، تكلم سلفي وصديقي الحميم السيد بيتر فيتيغ، الممثل الدائم لألمانيا، أمام المناقشة التي نظمها المجلس حول بناء المؤسسات (S/PV.6472) وأكد على أن مشاركة لجنة بناء السلام توفر منتدى سياسيا ضروريا

للتيسير فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تطوير عملية تحديد أولوياتهم في بناء السلام. وبينما يبين سجل اللجنة أن بعض هذه الأولويات يمكن تصنيفها تحت الجوانب السياسية أو الجوانب المتصلة بالأمن لبناء السلام، مثل إصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمصالحة الوطنية، لا يسعنا إلا أن نلاحظ الصلات العضوية القائمة بين هذه الجوانب والأهداف الشاملة للتحول الاجتماعي – الاقتصادي للمجتمعات المعنية. وفي الحقيقة، فإن مسائل الصحة، والتعليم، وتطوير الهياكل الأساسية، وعمالة الشباب، والإنماء الاقتصادي قد تم التشديد عليها مرارا وتكرارا بوصفها أولويات حاسمة في بناء السلام.

وتبين الحقائق والإحصاءات التي قدمها الأمين العام من قبل، بشأن الصلة بين تحديات أوضاع ما بعد انتهاء النزاع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مدى خطورة وإلحاحية المهمة المطروحة.

إن بناء السلام مصطلح نود أن نستعمله لوصف الصلات القائمة بين الأعمال الأمنية والإنمائية في حالات ما بعد الصراع. ولجنة بناء السلام هي الجهاز الفريد في الأمم المتحدة الذي يجمع بين الأطراف الأمنية والإنمائية الرئيسية لتعزيز النُهُج المشتركة والمتكاملة التي يعزّز بعضها بعضاً من أجل بناء السلام واستدامته. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أتشاطر مع المجلس ثلاث نقاط بغية إمعان التفكير فيها.

أولاً، إن الإجراءات والتدابير الرامية إلى توجيه انخراط الأمم المتحدة في العمل في المجالين الأمني والإنمائي مع البلدان الخارجة من الصراع ينبغي وضعها وتنفيذها بُعيد وقف الأعمال العدائية، مع المشاركة الكاملة من أصحاب المصلحة الوطنيين. وكلما استطعنا عاجلاً أن نتفق على رؤية مشتركة من أجل استدامة السلام في سياق محدد، لتمكّنا على الأرجح من كفالة اتخاذ إجراءات يتعاقب تنفيذها بدقة ويعزّز بعضها بعضاً، ويكون تركيزها في الغالب على الانخراط في العمل في المجالين الأمني والاجتماعي – الاقتصادي في البلدان الخارجة من الصراع.

ثانياً، إن المجلس يؤدي دوراً هاماً في تعزيز الأعمال المبكرة التي يعزّز بعضها بعضاً في مجالي الأمن والتنمية في فترة ما بعد الصراع، ويكون في الأغلب عن طريق إنشاء بعثات متعددة الأبعاد لحفظ السلام. والاستثمار الذي نضعه بشكل جماعي في تلك البعثات يمكن أن نستفيد منه إلى أقصى حد عن طريق التشجيع على اتساق الجهود وزيادة تكاملها بين البعثات، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والأطراف الإنمائية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك البنك الدولي.

(تكلم بالفرنسية)

إن عرض اليوم المتعلق بالتقرير المقبل عن التنمية في العالم يبيّن أن البنك الدولي يتطور باستمرار، وأنه بات الآن شريكاً ضرورياً للأمم المتحدة في سعينا المشترك نحو تحقيق السلام الدائم في العالم. وفي ذلك الصدد، إن لجنة بناء السلام هي منتدى سياسي مرن وجامع يمكنه أن يعزّز تلك الشراكة مع البنك الدولي ومع الأطراف الإنمائية الرئيسية الأخرى على الأرض. علاوة على ذلك، إن لجنة بناء السلام، عن طريق مختلف تشكيلاتها القطرية المخصصة، تجعل من تلك الشراكة أولوية حاسمة.

ولدى استعراض ولايات عمليات حفظ السلام وهياكلها وتشكيلاتها، يمكن للمجلس أن يعتمد على آراء اللجنة في الاستفادة إلى أقصى حد من إسهام تلك البعثات في إعادة الإعمار والتنمية. وذلك يعني أيضاً كفالة أن تعمل الشراكة على الأرض بمزيد من الوضوح عندما يتعلق الأمر بالأدوار والمسؤوليات الأمنية والإنمائية للأطراف الرئيسية. ومن شأن ذلك أن يساعدنا على تجنّب الإطناب وهدر

الطاقات، فضلاً عن توجيه الموارد الضرورية على نحو أكثر كفاءة صوب دعم التنمية بعد الصراع.

ثالثاً، ينبغي للمجلس أن يستفيد من التقييم الجاري والعاجل للحالة الأمنية على الأرض، والتوعية إزاء العناصر الآيلة إلى بناء السلام الفعّال. وينبغي للتحليل المعمّق للأسباب والعوامل التي تسهم في الصراع أن يبرز طريقة تنسيق الأطراف الأمنية والإنمائية الرئيسية لجهودها على الأرض. وفي ذلك الصدد، أعتقد أن لجنة بناء السلام هي أفضل هيئة لإجراء هذا التحليل الشامل، بغية أن يكيّف المجلس استراتيجياته باستمرار ويضع المعايير الواقعية لرصد وتقييم التقدم المحرز صوب بناء السلام، والتقليل إلى أبعد حد من الانزلاق مجدداً في الصراع. ومن شأن هذا التحليل أن يساعد المجلس أيضاً على وضع استراتيجية واقعية للخروج، سواء لعمليات حفظ السلام أو بناء السلام.

وفي الختام، وعقب إنشاء لجنة بناء السلام قبل خمس سنوات، بات للأمم المتحدة الآن ما يكفي من الخبرة حيال الصلات والترابط بين الأمن والتنمية. وينبغي الآن ترجمة تلك الخبرة إلى التزام سياسي راسخ وأعمال ملموسة على الأرض. وينبغي لشعوب البلدان الخارجة من الصراع ألاّ تتأثر مرتين، أولاً من الصراعات المدمّرة، وبالتالي من صعوباتنا في مواءمة وتنسيق جهودنا الرامية إلى مساعدتها على بناء مستقبلها. فتلك الشعوب تستحق اهتمامنا الجماعي. ولجنة بناء السلام هي تحت تصرف المجلس لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس لجنة بناء السلام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سارة كليفي.

السيدة كليفي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر حكومة البرازيل على إتاحة الفرصة لي كي أشارك في هذه الجلسة، وأن أشكر السفيرة فيوتي على عملها للفت الانتباه باستمرار إلى الصلات القائمة بين الأمن والتنمية، وذلك في المناقشات التي تجريها لجنة بناء السلام بشأن غينيا - بيساو. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لإسهام الجنرال دوس سانتوس كروز في المجلس الاستشاري للتقرير عن التنمية في العالم، إضافة إلى إسهام الرئيس كاغامي، والوزير أماندو، والعديد من الزعماء الآخرين في الدول الأعضاء الممثلة هنا.

أريد القول في البداية إنه مثلما أكّد سعادة السيد غاسانا، نحن ننظر بالتأكيد إلى هذه العملية باعتبارها عملية مشتركة مع الأمم المتحدة. فالاجتماعات المبكرة مع الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، فضلاً عن الاسهامات التي نتلقاها من إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، هي هامة بالنسبة إلى إعداد التحليل الذي يتضمنه التقرير عن التنمية في العالم. والرسالة الرئيسية للتقرير هي أن تعزيز المؤسسات الوطنية ووجود الحكم الذي يوفر للمواطنين الأمن والعدالة والوظائف أمران مهمّان بالنسبة إلى تفادي تكرار دورات العنف وعدم الاستقرار. وسوف أتكلم عن أربع مسائل تتعلق بذلك، وهي بالتحديد سبل تغيّر الصلات بين الأمن والتنمية، والدروس الوطنية، والاتجاهات المحتملة للسياسة الدولية، والأخطار الملحّة.

بالنسبة إلى الصلات الأمنية والإنمائية المتغيرة، يسلّط التقرير الضوء على إحراز نجاحات عديدة في التقليل من أعمال العنف على الصعيد العالمي. ولقد حدث تراجع هائل في الحروب بين الدول. أمّا الحروب الأهلية التي لا تزال تخلّف خسائر غير مقبولة، فإنها لا تؤدي مباشرة سوى إلى ربع الوفيات التي كانت تسببها قبل ٢٠ عاماً. ومعظم الفضل في ذلك الإنجاز ينبغي أن يعود إلى نجاح البنيان الدولي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية - والذي جرى تكييفه

فيما بعد – بما في ذلك، بطبيعة الحال وبشكل مركزي، الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

ومع ذلك، لا يزال هناك ١,٥ بليون نسمة يعيشون في مناطق تحدّ أعمال العنف فيها من قدرتهم على العيش في حياة طبيعية، والذهاب إلى أعمالهم، وتعليم أولادهم. غير أن العديد من تلك المناطق لم تعد تسودها أخطار تقليدية قائمة بين الدول، أو حروب أهلية بين الحكومات وحركات المتمردين المنظمّة جيداً، وإنما تسودها إلى حد كبير دورات من العنف الاجتماعي وأعمال العنف الإجرامي والسياسي.

ومثلما أكّد الأمين العام، يمكن للحركات الإجرامية المنظمّة أن تقوّض المكاسب التي تحقّقها عمليات السلام المكلّلة بالنجاح، على غرار ما نشهد في أمريكا الوسطى. ويمكن حشد العصابات الإجرامية لتصبح مصدر عنف سياسي أكبر أثناء الانتخابات، كما رأينا في حالة كينيا. ويمكن للاحتجاجات على أسعار الغذاء والبطالة أن تنتشر لتتحول إلى قلاقل سياسة أكبر. والتأثيرات العابرة للحدود الناجمة عن العنف كبيرة، ابتداءً من الاتجار بالمخدرات، التي تأثرت بها حتى بلدان معزولة في غرب أفريقيا، إلى تدفق اللاجئين والهجمات الإرهابية. وغالباً ما تتضافر المظالم الاقتصادية والمظالم السياسية، كما رأينا في اقتران المطالبة بفرص العمل بالمطالبة بالعدالة خلال الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ما هي العناصر المشتركة بين الطرق المختلفة التي تتجلى فيها الروابط بين الأمن والتنمية؟ تظهر دراسة جديدة أجريت لصالح ”تقرير التنمية في العالم“ أن مخاطر العنف تصل إلى أعلى مستوياتها عندما تقترن مَواطن الضعف المؤسسي في المجتمعات بمستويات مرتفعة من التوتر الداخلي والخارجي. وتصبح المجتمعات ضعيفة عندما تعجز المؤسسات المحلية عن حماية مواطنيها من إساءة المعاملة، سواء كان ذلك من جانب قوات الأمن المحلية نفسها أو من جانب جماعات غير حكومية، أو عندما تعجز تلك المؤسسات عن توفير الوصول العادل للفرص الاقتصادية والعدالة. ويمكن لأوجه الضعف تلك أن تتفاقم عندما تواجه البلدان ضغوطاً من السكان الذين ترتفع بينهم نسبة الشباب، ومعدلات البطالة، وعدم المساواة، أو عندما تواجه أحداثاً خارجية مثل تسلل جماعات مقاتلة أجنبية، أو شبكات الاتجار، أو صدمات اقتصادية.

وتختلف الأسباب المؤدية لتفجر الأزمات باختلاف ظروف كل بلد، إلا أن مخاطر العنف السياسي والإجرامي ترتبط على نحو ثابت بالعجز الكامن في قدرة المؤسسات على توفير الأمن والعدالة وفرص العمل. ومن الواضح أن قدرة الحكومة لها أهمية كبيرة في منع العنف، لكن ذلك ينطبق أيضاً على وجود المساءلة وشرعية العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالمجتمعات التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفساد أو انتهاكات حقوق الإنسان، على سبيل المثال، تواجه احتمالات أكبر لوقوع العنف في المستقبل.

ويجمع ”تقرير التنمية في العالم“ الدروس المستفادة من دعاة الإصلاحات الوطنية لمنع وقوع العنف والتعافي منه. وقد قدم هؤلاء عددا من الرؤى المثيرة للاهتمام، وسأتطرق إليها بإيجاز. أولاً، تحدث التحولات الوطنية الناجحة نتيجة لمراحل انتقالية متعددة، وليس نتيجة عمليات تغيير تنطلق مرة واحدة. خذوا مثلاً الانتقالات المتعددة في غانا، أو في شيلي، أو في إندونيسيا أو في جمهورية كوريا، من حيث الأمن والعدالة والسياسة الاقتصادية والإصلاح السياسي. وقد نظر التقرير في الجداول الزمنية التاريخية للتحولات المؤسسية وفي مجال الحوكمة. في القرن العشرين، لم ينجز أي بلد هذا الانتقال في أقل من ١٢ إلى ١٥ سنة، وبلغ المتوسط لأسرع دعاة الإصلاح، ما بين ٢٠ إلى ٣٠ عاما.

ثانيا، قام القادة ببناء تحالفات شاملة بما فيه الكفاية لاستعادة الثقة؛ وهي لم تضم بالضرورة جميع الجماعات السياسية أو المسلحة، لكنها كانت واسعة بما يكفي لتحشد الدعم الوطني من أجل التغيير، ولتكون منصة للعمل مع القادة المحليين في المجتمعات المتأثرة بالعنف.

ثالثا، كان إحراز بعض النتائج المبكرة ضرورياً لاستعادة الثقة. وهذه لم تكن تحتاج إلى أن تكون كثيرة من حيث العدد. خذ، على سبيل المثال، برامج ليبريا لاستعادة الأمن الأساسي، واستعادة جزء من خدمات الكهرباء، واتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد؛ أو قيام كولومبيا بإعادة نشر الجيش من أجل توفير الحماية للمدنيين أثناء التنقل عبر الطرق.

رابعا، اتخذت البلدان خيارات صعبة فيما يتعلق بأولويات التغيير المؤسسي. وتؤكد التجربة على أهمية الاهتمام في وقت مبكر بالمؤسسات التي تقدم الخدمات الأساسية في مجالات الأمن والعدل والعمل، فضلا عن إظهار أن المبادرات الجديدة يمكن أن تقلل من الفساد. ويؤكد عملنا التحليل الذي سبق أن توصل إليه تقرير الإبراهيمي، وتقارير أخرى، مِن أنّ الانتخابات – بالرغم من أنها في الغالب جزء له أهمية حاسمة في عمليات الانتقال – لا تمثل حلا سحريا لإصلاح أوسع. فيجب أن تكون الانتخابات جزءا من بين مجموعة عناصر للتغيير.

وأخيرا، الثابت تاريخياً أن البلدان تبتكر في نُهجها المؤسسية، ولا تستنسخ النُهج القادمة من الخارج. ولا يعني التركيز على المؤسسات والحوكمة تقليد المؤسسات الغربية. فهناك أمثلة كثيرة تدل على أن استنساخ المؤسسات لا يجدي، وذلك منذ الإرث الاستعماري إلى عملية نقل النماذج في العراق. وحتى عمليات التقليد فيما بين بلدان الجنوب لا تنجح دائما بشكل جيد. فالمؤسسات الانتقالية في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، بالرغم من فعاليتها الشديدة في تلك الظروف السياسية، لم يتسنّ دائما تكييفها بسهولة مع الظروف في بلدان أخرى.

وعلى المستوى الوطني، يتناول التقرير أيضاً عدداً من الأدوات البرنامجية العملية التي تم استخدامها لاستعادة الثقة وإحداث تحول في المؤسسات. ومن الدروس المستفادة هنا أهمية إرسال إشارات مبكرة عن العدالة والشمول تعلن القطيعة مع الماضي ولكنها تحسن إدارة التوقعات المتعلقة بتوقيت حدوث التغيير؛ والمحافظة على التركيز على المهام الأساسية؛ وإقامة روابط بين إصلاح الأمن وإصلاح العدالة؛ ومتابعة النُهُج القائمة على أساس المجتمع المحلي، مثل تلك التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية والبنك الدولي؛ والعودة إلى الأساسيات في برامج إنشاء فرص العمل التي تعطي الفئات المهمشة من الشباب الاحترام والمكانة؛ وإشراك المرأة في التمكين الاقتصادي وكذلك في المجالات الصعبة مثل إصلاح الأمن والعدالة.

ويصف التقرير نجاحات العمل الدولي، لكنه يبرز أيضا بعض مجالات العجز في الربط ما بين المساعدات الأمنية والمساعدات الإنمائية، وأربعة مسارات ممكنة للتغيير. أولا، زيادة القدرة على دعم الأمن والعدالة والعمل للمواطنين: نحن لا نستثمر استثماراً كافياً في تلك المجالات، على الرغم من أن لها أهمية محورية بالنسبة لمخاطر العنف اليوم. فعلى سبيل المثال، تواجه البلدان صعوبة أكبر بكثير في الحصول على مساعدات لقوات شرطتها ومحاكمها مما تواجهه في الحصول على مساعدات لقواتها العسكرية. وتواجه صعوبة أكبر بكثير في الحصول على مساعدات من أجل تهيئة فرص العمل، أو الصحة، أو التعليم، أو استقرار الاقتصاد الكلي. كما تواجه صعوبة أكبر بكثير في الحصول على المساعدة وهي تكافح من أجل منع المخاطر من أن تتفاقم، مما تواجهه في الحصول على المساعدات بعد نشوب حرب أهلية فيها.

وكما قالت لنا الرئيسة إيلين جونسون سيرليف، رئيسة ليبريا، أثناء مناقشاتنا، ”بعد وقوع الحرب الأهلية في بلدنا، تقدمون لنا أيها الأصدقاء كل المساعدة، ولكن عندما كنا نحاول منع وقوعها، لم يكن المجتمع الدولي قادراً على عمل إلا القليل جدا للمساعدة“.

ولمعالجة هذه المسألة، ننظر في إمكانية أن تجذب المبادرات الشديدة الاتساع استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل تهيئة فرص العمل في المناطق غير الآمنة. وفيما يتعلق بقدرات الشرطة والعدالة، نلاحظ قيمة الدور القيادي الواضح للأمم المتحدة، والحاجة إلى القدرات المرنة التي تربط بين مساعدات عمل الشرطة والمحاكم والإصلاحيات والتي يمكن أن توفر طائفة من المهام الاستشارية والتنفيذية والمهام المنصوص عليها في ولايات البعثات. وننظر أيضا في الحاجة إلى الانتقال من الكلام فقط عن التنسيق إلى الدعم التشغيلي التضافري – على سبيل المثال، من خلال قيام البنك الدولي بدعم الدور الريادي للأمم المتحدة أو المؤسسات الإقليمية بشأن اتفاقات تتم عن طريق الوساطة وإصلاح الأمن والعدالة؛ أو قيام الإدارات التابعة للأمم المتحدة بدعم جوانب الأمن والعدالة في المبادرات المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وأود هنا أيضا أن أكرر ما قاله الأمين العام عن أهمية التماسك عبر النظام المتعدد الأطراف، والقدرة، من خلال إشارات من الدول الأعضاء، على كفالة أن الوكالات المتعددة الأطراف نفسها تمتلك نهجاً متكاملاً.

أما المسار الثاني للتغيير الذي ننظر فيه فهو الإصلاحات الداخلية في الوكالات. فالمساعدات الدولية، سواء كانت مساعدات إنمائية أو لحفظ السلام، غالبا ما تكون بطيئة جدا في الدخول، وسريعة جداً في الخروج، وغير قادرة بشكل كاف على دعم القدرات المؤسسية الوطنية. فأنظمتنا وإجراءاتنا في المؤسسات المالية الدولية – ولكن ربما من العدل أن نقول إن الأمم المتحدة والوكالات الثنائية تواجه بعضاً من المشاكل نفسها – كانت مصممة في الأصل لبيئات تتسم بالاستقرار، ولديها قدرات مؤسسية قوية وأسواق تنافسية. وهذه الشروط الثلاثة لا تنطبق في معظم الحالات الأكثر ضعفاً. وهناك حاجة إلى إعادة التفكير في كيفية جعل الأنظمة تناسب أغراض الدعم السريع لبناء الثقة والتحول المؤسسي، بما في ذلك من خلال مساعدات أسرع وأقل تقلباً، وعمليات حفظ سلام تتسم بالمرونة، ووساطة طويلة الأجل، وتطوير أنظمة ميزانية وتوظيف وعقود تعترف بواقع البيئات غير الآمنة.

أما المسار الثالث للتغيير، فيتعلق بالنُهج الإقليمية. ولا تزال النُهج الدولية تركز بصورة رئيسية على فرادى الدول، وتواجه صعوبات في التصدي للتحديات الإقليمية من قبيل تلك القائمة في غرب أفريقيا وأمريكا الوسطى. ونقترح رفع درجة العمل في هذين المجالين.

المجال الأول، دعم القدرات السياسية في المؤسسات الإقليمية للتصدي للمسائل الاقتصادية والأمنية عبر الحدود، بالاقتران مع توفر القدرات المالية والتقنية العالمية من مؤسسات من قبيل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وثمة أمثلة عملية من شأنها أن تساعد برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود، أو الاحتياجات اللازمة للطاقة المحشودة للتصدي للاتجار بالمخدرات في أمريكا الوسطى.

أما المجال الثاني، فيتمثل في اتخاذ إجراء أكثر صرامة لاستئصال التدفقات المالية غير المشروعة من الاتجار بالمخدرات والفساد وغسل الأموال، ويشمل هذا القيام بصورة مشتركة بالمزيد من التحقيقات والمحاكمات، بين السلطات القضائية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

أما المسار الرابع، فيتعلق بحشد الموارد المجمعة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع؛ وسأتوخى هنا قدرا

أكبر من الصراحة عما كنا عليه في نص تقرير التنمية في العالم.

في مشاورتنا القُطرية، كانت هناك انقسامات كبيرة، في الحالات الهشة، حول النُهج بين القادة الوطنيين والبلدان المتوسطة الدخل والمانحين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد استحثت الخلافات بشأن أنماط الحكم بعضا من هذه الانقسامات – التي تنطبق عليها معايير القيادة المسؤولة في الحالات الهشة أو الحالات التي تنطوي على خطورة، وخاصة من حيث سرعة تحول الحكم والأنماط المتبعة في ذلك، سواء في سياق الإصلاح السياسي أو الفساد.

إن بلدانا مختلفة تواجه ضغوطا محلية مختلفة تتعلق بالمخاطر والنتائج التي تنطوي عليها برامجها الدولية – وهي مشكلة نسميها معضلة المساءلة الثنائية. ومن الغرور الادعاء بإعطاء أجوبة كاملة على هذه المسألة، ولكن ثمة ثلاث نقاط انطلاق يمكنها أن تقارب بين تلك النُهج.

النقطة الأولى تتمثل في استخدام أدلة حقيقية وتاريخية على سرعة تحولات الحكم إلى حوار مستنير. ثانيا، يمكننا الاستفادة أكثر من التبادلات فيما بين بلدان الجنوب، كما يمكننا الاستفادة بقدر أكبر من التبادلات فيما بين بلدان الجنوب والشمال مما يوضح أن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي غير محصنة ضد المشاكل والفساد والعنف، وأن التحدي المتمثل في تحقيق العدالة وإيجاد الوظائف وما يمكن أن يثيره من مظالم هو تحدٍ مشترك. وأخيرا، يتعين توفير قيادة أكبر للمؤسسات الوطنية بحيث يكون بوسعها أن تدعو إلى اجتماع مع الشركاء غير الإقليميين من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط. ونرى أن التركيبة الفريدة للجنة بناء السلام ربما تمدها بإمكانية غير مستغلة لتيسير ذلك الجزء من الحوار المتعلق بالجداول الزمنية لتحول الحكم.

أود أن اختتم كلمتي بالتطرق إلى الحاحية المخاطر. ثمة آثار كبيرة تنجم عن عدم منع نشوب دورات جديدة ومتكررة من العنف وعدم الاستقرار. وما أن تقع البلدان في دوامة المؤسسات الضعيفة والعنف، يصبح من المتعذر جدا عليها الخروج من تلك الدوامة. والآثار الاقتصادية والاجتماعية لذلك هائلة. إذ تبلغ تكلفة الصراع المدني ٣٠ سنة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي في أي بلد من البلدان النامية والبلدان المنخفضة الدخل، ولم يحقق حتى الآن أي بلد ضعيف أو متأثر بالصراع هدفا واحدا من الأهداف الإنمائية للألفية. والبلدان التي تنجرف في صراع طويل وتعاني من الضعف تتخلف بنسبة ٢٠ في المائة في عملية تقليص الفقر. وكما أثبتت الأحداث الأخيرة، فإن جوانب العجز في المؤسسات التي توفر الأمن للمواطنين والعدالة والوظائف يمكن أن تثير الصراع، ليس في البلدان الضعيفة للغاية فقط، بل أيضا في البلدان التي كنا ننظر إليها بوصفها بلدانا قوية ومستقرة.

أود أن اختتم كلمتي بالإشارة مرة أخرى إلى الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في وضع تقرير التنمية في العالم. والتقرير موضوعي ومترو وغير إقليمي ويركز على برنامج مشترك لبناء السلام، ونأمل وطيد الأمل في أن يستمر هذا لدى النظر في الآثار المترتبة على تفعيل التقرير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة سارة كليف على إحاطتها الإعلامية.

أود أن أذكّر المتكلمين كافة بضرورة أن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيرجى منها توزيع النصوص الخطية والإدلاء بنص موجز عند الكلام في المجلس.

يسعدني الآن أن أعطي الكلمة لوزير خارجية ونائب المستشار في جمهورية ألمانيا الاتحادية، معالي السيد غيدو فيستيرفيل.

السيد فيستيرفيل (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة البرازيلية على الإعداد لمناقشة اليوم. كذلك أود أن أشكر الأمين العام وسارة كليف ورئيس لجنة بناء السلام على إحاطتهم الإعلامية. لقد مهدوا الطريق أمام مناقشاتنا.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد.

قبل عشر سنوات تقريبا أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير له عن التنمية البشرية العربية، وقد حدد التقرير ثلاث عقبات رئيسية تقف في طريق التنمية في العالم العربي. أولا، عدم المشاركة السياسية، ثانيا، أوجه القصور في النظام التعليمي وثالثا، حرمان المرأة في المجتمع والاقتصاد والسياسة. وهذه الاستنتاجات لا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

نشهد حاليا أوقاتا عصيبة في الشرق الأوسط. والحالة في جنوب البحر الأبيض المتوسط تناسب تماما موضوع مناقشتنا اليوم. إن مصر بلد عظيم، وإن شعب مصر الأبي يستحق التمتع بالتحول السلمي لمجتمعه. والأمر يعود للشعب المصري في تقرير من سيقود بلاده. ولا بد من إعطائه الفرصة للقيام بذلك الآن.

إن الناس الذين يتظاهرون حاليا في شوارع القاهرة لا يطالبون بالحرية أو الوظائف؛ إنهم يطالبون بالاثنين في آن واحد. والاثنان مترابطان. ويريد الناس أن يقرروا بأنفسهم الكيفية التي يعيشون بها حياتهم. إنهم يريدون فرصة لرسم مستقبل أفضل. وحيثما لا تتوفر للناس الفرصة الاقتصادية والمشاركة في الحياة السياسية في بلادهم، لا يمكن المساهمة في الاستقرار. وعلى النقيض من ذلك، فإن قمع المشاركة السياسية وحقوق الإنسان والحرية الاقتصادية سيفضي إلى عدم الاستقرار. إن ما بوسع المجتمع الدولي أن يفعله هو تقديم دعمه للانتقال الديمقراطي. وألمانيا مستعدة للتعاون في ذلك الصدد. وقد عرضت أوروبا المشاركة في التحول. ونحن على استعداد لترجمة عرضنا إلى واقع.

إن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما برح بطيئا جدا في البلدان الضعيفة أو البلدان المبتلاة بالصراع. ولم يحقق حتى الآن أي بلد ضعيف أو منكوب بالصراع هدفا واحدا من الأهداف الإنمائية للألفية. ولأن السلام والأمن والتنمية يضمها رباط لا انفكاك منه، فإن هذه المناقشة تشكل جزءاً جوهرياً من عملنا هنا في مجلس الأمن. فحقوق الإنسان عنصر رئيسي في الكرامة البشرية. إنها العنصر الثالث في المعادلة. فالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان تشكل مجتمعة عالما يجدر العيش فيه.

إن جميع الصراعات تقريبا تبين مدى ترابط تلك المفاهيم الثلاثة. وأود أن أسوق للمجلس بعض الأمثلة.

في أفغانستان، غير كاف البتة النظر إلى الصراع بتركيز الانتباه على الأمن فقط. فالتنمية مسألة ملحة في هذا البلد الذي دمرته عقود من الحرب. وهذا السبب الذي يحملنا على الاستثمار في تنمية الاقتصاد المحلي ودعم رسم مستقبل مدني للشعوب.

أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية فينبغي للموارد الطبيعية الوفيرة أن تدر دخلا للسكان المحليين وتحقق ضرائب يمكن التعويل عليها في القيام بالمهام العامة. وعوضا عن ذلك، نشهد فيها بعضا من أبشع الجرائم في عصرنا هذا. ومن الجدير بالذكر هنا أن فرض الجزاءات وحفظ السلام وحدهما لا يمكنهما حل هذه المشاكل. إذ علينا أن نستثمر بذكاء المزيد من أجل إحلال السلام. من هنا تؤيد ألمانيا المشاريع الرامية إلى توثيق الموارد المعدنية. كذلك فإن اقتصاد

المنطقة برمتها سيجني الفائدة من جهودنا الجارية حاليا لبناء مطار غوما.

في السودان، من خلال الاستفتاء الذي أُجري، أعرب الشعب عن رأيه بطريقة تبعث على الإعجاب. وأشيد بسلطات السودان على قبولها العلني لنتيجة الاستفتاء. والآن علينا الإعداد من أجل عملية ما بعد الاستفتاء والإعداد لاستقلال جنوب السودان. وألمانيا تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الجانبين وإسداء المشورة لهما، الشمال والجنوب على السواء. ونحن بحاجة الآن إلى أن نرى الاستقرار يسود في كلا الجانبين وأن يواصلا السير على طريق الديمقراطية والتقدم الاقتصادي. وألمانيا تشجع مجلس الأمن على معالجة مسألة بناء السلام في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن نسترشد بفكرة بناء السلام في عملنا عند إصدار تكليف بعمليات لحفظ السلام أو عند تمديدها أو تقليص حجمها. وفي هذا الصدد، يمكن للجنة بناء السلام، التي كان لبلدي شرف رئاستها، تقديم نصائح قيمة لمجلس الأمن.

إن التنمية ترتبط بالأطر المؤسسية دائما. والتنمية تفترض سلفا وجود نظام ضريبي عادل وكفء. واحترام سيادة القانون أمر حاسم. والتنمية تتطلب قضاة مستقلين وقوة شرطة يمكن الاعتماد عليها. والتنمية بحاجة إلى قطاع عام خال من الفساد وأقل قدر ممكن من الإجراءات البيروقراطية. ولكن في النهاية، فإن هذه الأطر المؤسسية لا تؤدي وحدها إلى إيجاد وظائف؛ وقطاع الأعمال هو الذي يؤدي إلى ذلك. والتنمية تعتمد على وجود قطاع خاص نشط. ومن ناحية، يتعين علينا تمكين الجهات الخاصة حتى تتمكن من إيجاد فرص لمستقبل أفضل. ومن ناحية أخرى، فإن نجاح قطاع الأعمال يقترن بالمسؤولية. وينبغي لقطاع الأعمال أن يلتزم بمواءمة عملياته واستراتيجياته مع مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

وكل صراع فريد من نوعه. فلا يوجد نهج واحد مناسب للجميع. وفي بعض الحالات، قد يشكل تغير المناخ عقبة خطيرة أمام التنمية، وبالتالي ربما يصبح سببا رئيسيا من أسباب الصراع. وفي حالات أخرى، قد تكون عوامل أخرى أكثر حسما. وفي جميع مراحل عملية بناء السلام وتوقيع اتفاقات السلام وتنفيذ برامج إنمائية، فإننا بحاجة إلى قيام المرأة بدور أقوى وتوفير حماية أكبر للأطفال ولحقوقهم. ويتعين على مجلس الأمن دراسة كل حالة محددة وفقا لحيثياتها.

وألمانيا شريك يعتمد عليه فيما يتعلق بالحفاظ على السلام وتعزيز التنمية، وستظل كذلك. وهذا لن يتغير. وسنرتقي إلى مستوى مسؤولياتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا آنخيلا هولغين كوبيار، وزيرة خارجية كولومبيا.

السيدة هولغين كوبيار (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأن أشكركم أيضا على عقد هذه المناقشة المواضيعية بشأن الترابط بين الأمن والتنمية وعلى تعميم الوثيقة التي تشكل الأساس لمناقشة هذه المسألة (S/2011/50).

كما أعرب عن شكري للأمين العام بان كي - مون على حضوره اليوم وعلى بيانه، وكذلك لرئيس لجنة بناء السلام وللسيدة سارة كليف، ممثلة البنك الدولي، على تقريريهما عن مجال مسؤولية كل منهما.

ونحيط علما باستمرار الفكرة فيما يتعلق بالمناقشة التي عقدت مؤخرا حول بناء المؤسسات (انظر S/PV.6472) بمبادرة من البوسنة والهرسك. وتبين تقارير صادرة عن الأمم المتحدة مؤخرا أن عمليات التحول التي تشهدها أنشطة

عمليات حفظ السلام في الميدان. فقوات الشرطة والخبراء المدنيون يشاركون في هذه الأنشطة بتواتر أكبر وبأعداد أكثر على نحو مطرد. ويظهر هذا الاتجاه أن الأنشطة ذات الطابع العسكري البحت غير كافية في حد ذاتها للاضطلاع بمهمة تحقيق السلام المستدام.

وفي سياق تفعيل لجنة بناء السلام، أقر مجلس الأمن بأن ثمة ترابطا وتآزرا بين التنمية والسلام والأمن. وبالمثل، فقد وافق على ضرورة اتباع نهج منسق ومتماسك ومتكامل حيال بناء السلام.

ومناقشة اليوم بشأن الترابط بين الأمن والتنمية في سياق المسؤوليات والحالات التي تندرج ضمن اختصاص مجلس الأمن، هامة لإثبات ضرورة النظر في سبل لإدماج البعد الإنمائي في عمليات حفظ السلام، أو إعطائه ثقلا أكبر.

ويجب ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن بناء السلام، باعتباره هدفا طويل الأجل، مهمة شاملة يجب أن تبدأ في المراحل المبكرة لحفظ السلام. وهذا أمر تؤيده ضرورة إيجاد حلول طويلة الأجل لكفالة استدامة المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها، ولتعزيز رفاه السكان ومنع دورات الاتكال التي لا تشجع التنمية.

وفي ذلك الصدد، يمكن للمجلس، عند صياغة الولايات، أن يركز بقدر أكبر على تعزيز أنشطة وهياكل التنسيق ذات التأثير الكبير على بناء القدرات الوطنية. وهذه الأنشطة ليست بجديدة في سياق عمليات حفظ السلام. وهناك بالفعل دور هام في وضع أسس التنمية للأنشطة الرامية إلى تعزيز المؤسسات الأمنية والنظام القضائي وسيادة القانون والأحكام المؤسسية لحماية المدنيين، وتلك التي تهدف إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى سبيل المثال، فإن تعزيز أساليب العمل لإنعاش العمالة المحلية أو اعتماد برامج للأعمال تستفيد من التنظيم الاجتماعي، مع التركيز بشكل مباشر على النساء والشباب، يمكن النظر إليهما باعتبارهما خيارين لا يتعارضان مع أهداف حفظ السلام.

ومن الضروري أن يكون هناك تنسيق كاف بشأن الأنشطة الإنمائية بين وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان. ويمكن للمجلس تعديل ولايات عمليات حفظ السلام لمعالجة المسائل في هذا المجال ولكي لا تذهب التنمية القيمة الطويلة الأجل سدى.

والممثل الخاص للأمين العام يمكنه، في كل حالة، أن يقوم بدور المنسق بين مهام حفظ السلام وبناء السلام. وفي إطار هذا الجهد التنسيقي، يمكن لرئيس مجلس الأمن إقامة حوار استراتيجي بشأن مجالات اهتمام محددة مع لجنة بناء السلام، ومن خلالها، مع البنك الدولي والجهات الأخرى.

ومن الواضح أن المجلس ليس هيئة اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية. ومع ذلك، يجب علينا ألا نتجاهل أن قراراته تؤثر على التنمية طويلة الأجل للبلدان وأن ذلك عنصر أساسي في أي سلام مستدام، و يمثل الهدف الرئيسي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة: أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

ومن ثم، يمكن للمجلس أن يستفيد، في أنشطته ذات الصلة بحفظ السلام، من ممارسة ومبدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، فضلا عن الدروس المستفادة من عمل لجنة بناء السلام. ووجود سبعة من أعضاء اللجنة في مجلس الأمن يمكن أن يكون بمثابة جسر لزيادة التواصل والتشاور بشأن أفضل الممارسات في مجال التنمية.

ونفهم أن القدرة المالية ذاتها لا تتوفر لجميع أعضاء المجلس. وهذا ينبغي ألا يصبح عقبة أمام إيجاد آليات تقدم حلولا طويلة الأجل. وبعد مرور ٦٥ عاما على إنشاء الأمم

المتحدة، فإنها لا بد وأن تكون قادرة على تشكيل آليات شاملة لتعزيز بناء السلام.

وستكون الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين ذات أهمية ما دامت تستجيب للاحتياجات الإنمائية لقطاعات كبيرة من سكان العالم. وفي هذا الصدد، لا بد أن تحدث أنشطة أجهزتها الرئيسية تغييرا حقيقيا وأن تسهم إسهاما ذا مغزى في رفاه الشعوب وأن يكون لها تأثير حقيقي على الحالات المدرجة في جداول أعمالها منذ عقود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألاكلاي، وزير خارجية البوسنة والهرسك.

السيد ألاكلاي (البوسنة والهرسك): أود أن أثني عليكم، الوزير باتريوتا، لعقد هذه الجلسة لمناقشة موضوع بهذا القدر من الأهمية. كما أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي – مون والسيدة سارة كليف، ممثلة البنك الدولي، وسعادة السيد يوجين – ريتشارد غاسانا، رئيس لجنة بناء السلام، على ملاحظاتهم الثاقبة.

ونرى أن أهداف الأمن والتنمية تسير جنبا إلى جنب، مما يعني أن الأمن شرط أساسي للتنمية. وعليه، فإن المناقشات بشأن الأمن تقودنا حتما إلى مناقشة التنمية، ما يدل على وجود صلة وثيقة بين هاتين المسألتين. وحدوث تحسينات في أحد المجالين يعزز فرص إحراز تقدم في الآخر، في حين أن العجز عن توفير الأمن أو التنمية قد يعرض النجاح المحرز في المجالين للخطر.

وثمة ترابط وتآزر بين مختلف أبعاد التنمية والأمن، مما يدل على أن الصلة بينهما تتطلب اتباع نهج منسق. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن نتفهم بصورة واضحة الآليات التي تحكم الترابط بين الأمن والتنمية. كما أن هذا الترابط يتطلب إعادة النظر في الحدود الفاصلة بين هذين الأمرين. إن جوهر الأمر يتمثل في القدرة على الإسهام ميدانيا في منع نشوب النزاعات وتهيئة الأجواء الموائمة للسلام المستدام.

يترتب على عملية بناء السلام تداخل بين برنامجي السلام والتنمية بهدف منع نشوب النزاعات وحُسن إدارتها والحث على إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في تعزيز تلك البرامج. وينبغي إيجاد نُهج جديدة ومبتكرة لحشد الموارد المطلوبة من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمختلف الأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة أن تبحث عن أفضل السبل للإسهام في تحقيق الهدف المشترك للتنمية والأمن.

إنه لأمر حيوي أن تقدم المساعدة إلى البلدان في طائفة عريضة من القطاعات، بما فيها الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والعدالة، والمصالحة، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج وكذلك إصلاح قطاع الأمن. وينبغي أن تستشعر برامج المساعدة في تلك المجالات الترابط بين برنامجي التنمية والسلام. كما أن من الأهمية بمكان إدماج استراتيجيات الأمن والتنمية وتنفيذها إلى جانب الأولويات الأخرى في إطار متسق لبناء السلام.

لن يتأتى إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على نحو مرض إلا في وجود بيئة توفر الفرص الاقتصادية وتساعد على التنمية. فحين تكون عائدات السلام مرئية ومقبولة في وقت مبكر، وحين يكون بالإمكان إدارة قطاع الأمن على نحو جيد وتثبيت القواعد الديمقراطية، تتوفر الفرص الاقتصادية بالمعنى الحقيقي للكلمة.

إن ضعف المؤسسات الوطنية، سياسية كانت أم أمنية أم إنمائية، يمكن أن يضاعف من فرص اندلاع النزاعات من جديد. وتؤمن البوسنة والهرسك أن إحدى وسائل معالجة الترابط بين الأمن والتنمية تكمن في التركيز

على بناء وتعزيز المؤسسات التي لا غنى عنها للأمن والتنمية. لقد كان ذلك هو موضوع المناقشة المواضيعية التي عقدت الشهر الماضي في مجلس الأمن (انظر S/PV.6472).

تحتاج الحكومات والمجتمعات إلى تمويل ملائم وإلى مساعدة في سبيل توحيد جهودها الرامية إلى توفير الأمن للسكان وتحسين الأوضاع الاقتصادية. لقد تم إنجاز الكثير في هذا الصدد بفضل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وأنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وإن كان ثمة الكثير الذي ينتظر الإنجاز.

فيما يتعلق بمجتمع المانحين، فإن التنسيق بينه وبين المؤسسات المالية الدولية أمر بالغ الأهمية. وتحتاج وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى خبرات متخصصة في مجالات من قبيل إدارة الموارد الطبيعية وتقاسم الثروة. كما يتعين عليها تنسيق جهودها الرامية إلى إحراز نتائج ذات مغزى ومواءمة استجابتها للأوضاع المعينة في البلد. إن أي استراتيجية، إذا تم تنفيذها على نحو جيد ومتكامل من قبل الوكالات والصناديق والمؤسسات المالية الدولية، قادرة بدرجة كبيرة على مضاعفة فرص نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

وإذا أخذنا بالاعتبار كل ما سبق، فإن البوسنة والهرسك تشدد على أهمية توخي نهج متكامل وجامع منسق يشمل الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، وبناء المؤسسات، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة بناء الاقتصاد، والتنمية، بحيث يمكن تحقيق سلام مستدام لا رجعة فيه. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بضرورة التشديد بشكل خاص على تمكين النساء وإشراكهن على نحو أوسع في جهود بناء السلام بما في ذلك العمليات الإنمائية.

وأخيرا، سيدي الرئيس، فإننا نعي تمام الوعي أن مجلس الأمن غير مسؤول عن إصدار قرارات تتعلق مباشرة بموضوع التنمية. ومع ذلك، فإننا نؤمن بأن بإمكان المجلس، بل من واجبه، أن يسهم من خلال عمله في تحويل الأوضاع التي تعقب النزاعات إلى بيئات تساعد على تحقيق تنمية طويلة الأجل. وبالنظر إلى الترابط بين الأمن والتنمية وإلى الدور الأساسي المنوط بمجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين، يمكن القول بأن هذه الهيئة تبذل بالفعل جهدا عظيما لبلوغ تلك الغاية. غير أنه يتعين على مجلس الأمن في مداولاته أن يجتهد في التصدي بالاهتمام المطلوب للمواضيع المتعلقة بالتنمية، بحيث يكفل الانتقال السلس والفعال إلى مرحلة السلام الدائم والمستدام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لويس فيليب ماركيز أمادو، وزير خارجية البرتغال.

السيد أمادو (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ البرازيل برئاستها للمجلس. واسمحوا لي أيضا أن أشكركم، سيدي، على تنظيمكم هذه المناقشة وعلى الورقة المفاهيمية (انظر S/2011/50) التي تم توزيعها مسبقا. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه وكذلك السيدة سارة كليف والسفير غاسانا على إسهامهما في هذه المناقشة.

حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بمخاطبة مجلس الأمن استميحكم عذرا في ألا أقرأ عليكم النص الذي تم توزيعه وأن أقوم، عوضا عن ذلك بإشراك المجلس في بعض الخواطر ذات الصلة بالمسألة قيد المناقشة اليوم.

أود في البدء أن أدلي بملاحظة عامة بشأن الوضع السائد عالميا. إننا نمر بظروف تتسم بالتغيرات والتحولات العميقة. وأعتقد أننا نعيش في واحدة من تلك الحقب التي

تتسارع فيها خطى التاريخ بشكل مفاجئ على نحو يتعذر فيه على العقل البشري مواكبة الأوضاع الناجمة عن تلك السرعة والتكيف معها والاستجابة لها.

وفي مثل تلك الأوقات، علينا أن نتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقنا. إننا نتصرف كسياسيين، وفي هذا المكان بالتحديد تلك هي مسؤوليتنا. وكما اتضح من الركود العظيم في عام ٢٠٠٩، فإننا في أوج عملية تحول هائلة، وإعادة هيكلة للاقتصاد العالمي، وتغير في توزيع الموارد والثروات في جميع أنحاء العالم، وإعادة توازن القوى بين الأمم والمناطق. إن لعمليات السلام تداعيات جيوسياسية هائلة لا نملك تجاهلها. كذلك أعتقد أننا في قلب عملية بالغة الطول والتعقيد والصعوبة والخطورة لإعادة صياغة للنظام الجيوسياسي. وأعتقد أن مجلس الأمن سيجد نفسه في مركز تلك العملية، وعلينا أن نتحمل مسؤوليتنا تلك.

إن التحكم في تلك العملية وتفادي وقوع مواجهة عالمية يتطلب منا التصدي لكل حالة توتر أو نزاع أو عدم استقرار باهتمام خاص وبالتزام جماعي أكثر من أي وقت مضى. ذلك هو السبب الذي من أجله اتفق تماما مع غيدو ويسترويللي في ملاحظاته بشأن الدور الحاسم الذي يتعين على لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة الاضطلاع به في إطار منظومة الأمم المتحدة.

كذلك أعتقد أنه يتعين علينا التصدي بشكل أكثر شمولا لمختلف الأوضاع التي تواجهنا في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، نحتاج بالتأكيد إلى توخي منهج شامل في تعاطينا مع مسألة الترابط بين الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية. علينا أن نواجه تعقيدات تلك الأوضاع لما لذلك من أهمية بالغة في معالجة الصعوبات التي ينبغي لنا التعاطي معها.

لقد جاء توقيت اختيار موضوع مناقشتنا مناسبا من منظور التحديات العالمية التي نواجهها والتي ينبغي لنا التصدي لها على نحو أكثر شمولا. ولنتمكن من فعل ذلك، يتعين أن نتعامل مع الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية على نحو ملائم. وفي نهاية التسعينيات، عملت وزيرا للتنمية، ورأيت في ذلك الوقت مدى صعوبة التوفيق بين البعدين الأمني والسياسي والسياسة الانمائية. وفي الميدان، لم يكن من الصعب التنسيق فحسب، بل أيضا تعزيز التفاعل فيما بين القطاعات الأمنية والعسكرية والإنمائية. وكان هناك الكثير من الأفكار المسبقة لدى مختلف الوكالات في الميدان.

ولحسن الحظ، يبدو الآن أن تلك الأزمة قد مضت. وتجري المناقشة الطويلة الأمد، في إطار الأمم المتحدة، التي تدور بشكل رئيسي بشأن إدارة الصراعات في أفريقيا، وتجري بلورة عملية شاملة في هذا المجال. إنني أعتقد أن من المهم أيضا لمناقشة اليوم أن أتيحت الفرصة لمجلس الأمن لكي يستمع إلى سارة كليف من البنك الدولي. وكان لي أيضا شرف المشاركة في بعض دورات المناقشة التي تم فيها إعداد التقرير البالغ الأهمية، الذي سيتناول تلك المسائل للمرة الأولى، كما أعتقد، وبالشكل الشامل المطلوب لمواجهة حقائق الواقع المعاصر.

وأخيرا، أود أن أشير إلى النقطة التالية بشأن ما يجري حاليا في الشرق الأوسط. وقد تناول الوزير فيسترفيل هذه المسألة في مجلس الأمن، ولكنني أود التأكيد على هذا الأمر على وجه الخصوص. ونظرا لدينامية الأحداث المتصاعدة هناك، تقع على عاتقنا مسؤولية أساسية لإدارة التوتر الجيوسياسي بين الحرب والسلام. وأود أن أضيف عنصرا إلى ما قاله السيد فيسترفيل.

إننا بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى نهج شامل إزاء حقائق الواقع في الشرق الأوسط. ومن الخطأ أن

ننظر إلى الصراع والاضطرابات والتوتر بطريقة مجزأة. فإذا لم نعالجها خلال الأشهر أو السنوات القليلة القادمة بطريقة شاملة تراعي الترابط بين التحديات السياسية والأمنية والإنمائية في المنطقة، فإنني أرى أننا سنواجه حالة مأساوية. وأنا على يقين بأنه سيترتب على المجلس أن يؤدي دورا أكثر صعوبة إذا لم نتمكن من التعامل مع هذه الحالات بطريقة شاملة، كما أشرت، بحيث يشارك في ذلك المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية الهند، السيد س م كريشنا.

السيد كريشنا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئ الرئاسة البرازيلية على تنظيم هذه المناقشة. وللبرازيل علاقة خاصة للغاية مع الهند. ويشرفني كثيرا أن أمثل لأول مرة أمام هذا المجلس تحت الرئاسة البرازيلية. تعود الهند إلى مجلس الأمن بعد ١٩ سنه. وقد شهدت هذه السنوات تحولا في الهند. ونعتقد أن مجلس الأمن المتسم بالفعالية والنجاعة يخدم مصلحتنا المشتركة وسنعمل على تعزيزه.

وقد قال أبو أمتنا، المهاتما غاندي، ”إن الفقر هو أسوأ شكل من أشكال العنف“. وإذ سلم ميثاق الأمم المتحدة بالعلاقة المتبادلة بين العنف وانعدام التنمية، فقد ألزم الأمم المتحدة بتشجيع التقدم الاجتماعي ورفع مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح.

وخلال العقدين الماضيين، استثمر المجتمع الدولي قدرا كبيرا من رأس المال البشري والمادي في مبادرات حفظ السلام وبناء السلام. وأظهرت خبرتنا الجماعية في التعامل مع تلك الصراعات أن التنمية تتأثر بانعدام السلام. وفي الوقت ذاته، يهيئ انعدام التنمية وآفاق التقدم الاجتماعي أرضية خصبة للعنف والاضطرابات، التي تعيد عجلة التنمية إلى الوراء.

إن عدم التكافؤ والتباين في عملية التنمية على الصُعد الإقليمية والوطنية والعالمية يشكلان وقودا للحلقة المفرغة. وعليه، ينبغي لجهودنا أن تركز على تعزيز التنمية للجميع من خلال تشجيع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الأمن المعيشي.

إن الهند تعرض أمام هذا المحفل ما يناهز ٦٠ عاما من الخبرة في التغلب على العديد من التحديات في عملية التحول من الإرث الاستعماري إلى الدولة الحديثة الدينامية لبليون من السكان، الذين يحاولون تحقيق تطلعاتهم ضمن نظام ديمقراطي يكرس سيادة القانون. وقد اتخذت الهند خطوات هامة مصممة لتوسيع نطاق وتعميق برامج الرفاه والعدالة الاجتماعية.

ولا بد أن تقترن التنمية بالشمولية والتسامح. وفي ذلك الصدد، أنقل عن رئيس وزراء الهند، الدكتور مانموهان سينغ:

> ”يجب أن يكون الهدف من عملية التنمية شمول كل فرد في مجتمعنا، وخصوصاً من يعيشون على هامش المجتمع. فهذا لا يوسع قاعدة التنمية ويدعمها فحسب، بل إنه يعزز قدرة الحكومة على أداء أدوارها الإنمائية“.

ويمكن تطبيق دروس الشمولية هذه أيضا على الجهود الدولية لصون السلام والأمن. فعملية تنفيذ اتفاق للسلام يجب أن تمضي جنباً إلى جنب مع تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدات الطارئة، واستئناف النشاط الاقتصادي وإنشاء المؤسسات السياسية والإدارية التي تُحسِّن الحوكمة وتشمل جميع أصحاب الشأن، وخصوصاً الضعفاء والمحرومين.

وتثلج صدورنا للغاية جهود الاتحاد الأفريقي لتطوير قدرات إعادة الإعمار ما بعد الصراع. ونجاح المبادرة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا – نيباد – والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ينطوي على دروس هامة فيما يتعلق بالملكية الوطنية.

ويحتاج المجتمع الدولي إلى ضمان تدفق الموارد بشكل معزز ويمكن التنبؤ به. ويفيد في هذا الصدد ملاحظة أن ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تبلغ قرابة ٨ بلايين دولار سنوياً، تمثل ما يزيد على مجموع ميزانيتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ومن البديهي أن النفقات الإنمائية تحتاج إلى تعزيز كبير حتى يكون لها أثر على المشاكل الأمنية. نحتاج أيضاً إلى ضمان أن تتقاطع آليات الأمن الجماعي مع جهودنا الجماعية للتقدم الاقتصادي من أجل التخفيف من أسباب انعدام الأمن المستمر على الصعيد العالمي.

لقد قالت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي ذات يوم، ”إن قوة الأمة تكمن في نهاية المطاف في ما يمكنها أن تفعله بذاتها، وليس في ما يمكنها أن تستعيره من غيرها“. والمجتمع الدولي يمكنه التشجيع والحفز والتيسير. إلا أنه لا يمكن أن يفرض حلولاً. ولا بد من تلافي الميل إلى إنشاء مذهب جديد، يقوم على الاستئثار بالكلام، بدلاً من الإنصات إلى الآخرين، مهما كان الثمن.

وما من بلد ساهم بعدد من حفظة السلام في عدد من عمليات حفظ السلام بأكثر مما فعلته الهند. وحفظة السلام الهنود هم من بناة السلام الأوائل. ونحن ملتزمون أيضاً بالإسهام، ثنائياً وبشكل متعدد الأطراف، في المبادرات الإنمائية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعمل من خلال آلية الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، مع الاتحاد الأفريقي والتجمعات الأفريقية الإقليمية على تعزيز منظوري بلدان الجنوب بشأن التنمية والأمن.

إن الهيكل الدولي لصون السلام والأمن وبناء السلام يحتاج إلى إصلاح. كما أن القوى العالمية وقدرات معالجة المشاكل أصبحت الآن أكثر تشرذماً مما كانت عليه قبل ستة عقود. ولا بد للهيكل الحالي أن يعالج تلك الحقائق.

ونحن نتفهم التوقعات التي تقترن بعضويتنا في المجلس. ونعي جيداً الحاجة إلى تنسيق فعال بين الخمسة الدائمين والأعضاء المنتخبين، وخصوصاً الذين وجدوا اعترافا واضحا بأهليتهم للعضوية الدائمة. وفيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين، فنحن جميعاً نقف في نفس الصف. ويسعدني أن أحيط علماً بأن عملية التعاون الوثيق هذه تمضي قدماً.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام الهند بوضع خبرتها الواسعة في بناء الدولة والممتدة لأكثر من ستة عقود في خدمة الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق مزيد من التنمية وتحسين الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بول بندوكو – لاثا، نائب وزير خارجية غابون.

السيد بندوكو – لاثا (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، وببلدكم، البرازيل، على المبادرة إلى عقد هذه المناقشة على المستوى الوزاري بشأن الترابط بين الأمن والتنمية في إطار صون السلم والأمن الدوليين.

وباسم وفد غابون وحكومتها، أود أن أشكر معالي الأمين العام، السيد بان كي – مون، على التزامه الثابت بالسلام والتنمية في العالم. أود أيضاً أن أشكر صديقي، السيد يوجين – ريتشارد غاسانا، رئيس لجنة بناء السلام،

على بيانه، والسيدة سارة كليف على نوعية تقريرها عن الصراعات وعلى أهمية بيانها بالنسبة للموضوع.

كان انتهاء الحرب الباردة بمثابة إعلان عن حقبة جديدة من السلام والأمن الدوليين، ولكن ظهرت منذئذ أشكال جديدة من الصراع. واتخذت الصراعات الجديدة تلك شكل أزمات داخلية، مضافاً إليها التهديدات للسلام والأمن، مثل الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة الدولية وانتشار الأسلحة الصغيرة.

وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى أن الرئيس عمر بونغو أونديمبا، خلال فترة ولايته، لم يدخر جهداً في تكريس نفسه، من خلال جهود وساطة متنوعة، لحل الصراعات في منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى دون الإقليمية. وكان نجاح جهوده يقوم على أساس التشجيع المستمر على الحوار والتسامح والسلام. وفضلاً عن ذلك، أسهمت غابون، مع نظرائها في وسط أفريقيا، في إنشاء آليات لمنع نشوب الصراع وتسويته وبناء السلام.

وعلى نفس المنوال، فإن، فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية، يواصل العمل الذي بدأه سلفه الذائع الصيت. وفي ذلك الصدد، ما زال برنامجه الاجتماعي القائم على ثلاثي السلام والتنمية والتشاطر تجسيدا حيا للصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية. ومن الوهم أن نتصور التنمية بدون التضامن. وبالمثل، فإنه لا تستطيع أي دولة تحقيق التنمية بدون مراعاة مفهومي السلام والأمن.

وكما قال قداسة البابا بولس السادس مرة، إن الاسم الجديد للسلام هو التنمية. ولذلك فإن هذه فرصة للتشديد على أنه من مصلحة الدول أن تدعم التماسك الاجتماعي بتعزيز رفاه السكان وبالسياسات المفضية إلى تعزيز الهياكل الأساسية وتحسين الظروف المعيشية.

وفي الواقع، فإن سكان العالم لا يصبون إلى العيش في سلام وأمن فحسب، بل أيضا إلى حياة مزدهرة من خلال المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولهم. فالبطالة في صفوف الشباب وأوجه النقص في نظامي التعليم والرعاية الصحية، وانعدام الآفاق الاقتصادية والأمن الاجتماعي الموثوق يمكن أن تصبح عوامل تزعزع الاستقرار في المدى البعيد. ومما يثير القلق بالقدر نفسه أن الإرهاب في العديد من البلدان لا يزال يتغذى على إحباطات السكان، وهو اليوم من أكبر التهديدات التي يعرض لها السلم والأمن الدوليان.

وتظهر الأحداث التي وقعت مؤخرا مدى ما يثيره انعدام الأمن من مطالبات بالتغيير الاجتماعي والسياسي الراسخين. ومن ثمّ، لقد شاهدنا، في العديد من البلدان، إضرابات عن الطعام تتحول إلى انتفاضات شعبية ذات آثار تزعزع السلام والأمن.

ولذلك فإن الأمن والتنمية ليسا مجرد متطلبات، بل لا يزالا مرتبطين ارتباطا وثيقا، وهما وجهان للحقيقة نفسها. وفي ذلك الصدد، فإننا إذا قبلنا بأن الفقر وانعدام التنمية هما سبب نشوب الصراعات، فإننا نستطيع أيضا أن نؤكد أن الفاقة الواسعة الانتشار تزيد إلى حد كبير من مخاطر انعدام الاستقرار والعنف. وفضلا عن ذلك، ولئن كانت الأزمات والعنف وحدهما لا يشرحان انعدام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، فإنهما مع ذلك يعرقلان تحقيق التنمية.

ولذلك، بالنيابة عن حكومة غابون، يسعدني أن ألاحظ أن الموضوع الذي تم اختياره هنا، وهو الترابط بين الأمن والتنمية في صون السلم والأمن الدوليين، يتماشى مع السياسة التي يدعو إليها الرئيس علي بونغو أونديمبا، والذي يولي أهمية خاصة للمسائل المتعلقة بتحسين مركز النساء

والأرامل والأيتام والأشخاص ذوي الإعاقات، ومكافحة الأوبئة والطبيعة. وبموازاة ذلك، فإن الحكم الرشيد، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، واحترام القوانين الوطنية وحقوق الإنسان، وحرية التعبير، وكذلك قبول نتائج الانتخابات التي تتسم بالحرية والشفافية، هي بالتأكيد عوامل أساسية في استقرار الدول وتحقيق التنمية الدينامية.

وفيما يتعلق بملكية الدولة في حالات ما بعد الصراعات، فإن النتائج التي خلصت إليها المناقشة بشأن بناء المؤسسات، التي جرت في ٢١ كانون الثاني/يناير، برئاسة البوسنة والهرسك (انظر S/PV.6472)، تشدد على أهمية تلك الملكية. وفي الواقع، فإن الملكية الوطنية لعملية السلام مسألة أساسية لاستعادة الأمن وتعزيز التنمية. واستعادة هذه الدول ستكون أكثر استدامة إذا استندت إلى قدرات سكانها ومصداقية مؤسساتها. وعلاوة على ذلك، يتعين على هذه الدول أن تكفل السيطرة الفعالة على مواردها الطبيعية، لأن استغلال هذه الموارد والاتجار بها على نحو غير مشروع يعرقلان التنمية والسلام.

وما فتئ وفدي مقتنعا بضرورة إدراج جميع الأطراف الفاعلة الوطنية، العامة والخاصة، بما في ذلك المجتمع المدني، في العمليات السياسية. ومن هذا المنطلق، فإن التعاون الوثيق فيما بين جميع الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية مسألة أساسية لنجاح الجهود التي تبذلها دولنا. ولهذا السبب، نحن على قناعة بأن التنسيق على نحو أفضل فيما بين جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة سيمكّن الدول من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة بالنسبة للسلام الدائم.

إن الأمن والتنمية مفهومان يتشاطران صلات دينامية وثيقة، على الصعيدين المفاهيمي والعملي. فأحدهما يهدف إلى زيادة حرية الاختيار، بينما يتيح الآخر اتخاذ هذه الخيارات في بيئة آمنة. ولذلك يبدو من الهام بالنسبة للأمم المتحدة أن تعطي دورا مركزيا أكبر لمنع نشوب الصراعات في سياستها الدولية واستراتيجيتها الأمنية. وتتشاطر مناقشتنا اليوم ذلك المنطق. ولذلك السبب، فإن بلدي، غابون، لا يزال ملتزما التزاما صارما بمنع نشوب الصراعات بوصفه الأداة المفضلة لتعزيز تناغم السلام والأمن والتنمية فيما بين الدول.

وأخيرا، وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على صياغة البيان الرئاسي الذي أُحيل إلى المجلس لاعتماده، والذي أود أن أؤكد مجددا دعم وفدي له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نهنئ وفد البرازيل على تنظيم هذه المناقشة بشأن صون السلم والأمن الدوليين مع التركيز على الترابط بين الأمن والتنمية. ونود أن نرحب بمعالي الوزير باتريوتا في المجلس. ويسرنا أن نراه يترأس هذه الجلسة. ونود أن ننوه في هذه الجلسة بحضور وزير خارجية كل من الهند وألمانيا وكولومبيا والبوسنة والهرسك والبرتغال ونائب وزير خارجية غابون. ولسوء الحظ، لم تتمكن وزيرة الخارجية في بلدي، السيدة نكوانا – ماشاباني، من أن تكون معنا اليوم. إنها تبعث بخالص تمنياتها، وهي على ثقة أن هذه الجلسة ستتمخض عن نتائج طيبة.

ونود أن نشكر أيضا الأمين العام بان كي – مون، ورئيس لجنة بناء السلام، سعادة السيد يوجين – ريشارد غاسانا، والممثل الدائم لرواندا والممثلة الخاصة للبنك الدولي، السيدة كليف، على إسهاماتهم الحافلة بالمعلومات.

ونود أن نشكر وفد البرازيل على ورقته المفاهيمية التي أعدها لهذه الجلسة (S/2011/50، المرفق). وسيركز وفدي على خمسة مجالات رئيسية، وهي بالتحديد، الطبيعة المتغيرة

للصراعات، والصلة بين الأمن والتنمية ودور المنظمات الإقليمية، والتعاون بين بلدان الجنوب، والنهج المتكاملة وحشد الموارد والتعاون.

ما انفكت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ تنظر في مهمة ومسؤولية معالجة المسائل الحيوية بالنسبة للسلام والأمن، وحقوق الإنسان والتنمية في إطار ميثاق المنظمة.

ولقد أبرز تقرير الأمم المتحدة المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ أن:

> ”ليست التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع هي جميعها بالأمور الحتمية فحسب، لكنها أيضا أمور يعزز بعضها بعضا ... وليس لنا سبيل للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية، ولن نتمتع بأي منها بدون احترام حقوق الإنسان. وما لم يتم النهوض بكل هذه القضايا، لن يتكلل تحقيق أي منها بالنجاح“. (*A/59/2005*، الفقرتان ١٦ و ١٧)

وفي ذلك السياق، فإن جنوب أفريقيا على قناعة أن السلام والاستقرار في العالم سيظلان بعيدي المنال إذا لم نعالج الصلة بين الأمن والتنمية. وإننا نتيجة لهذه القناعة، ننظر إلى التنمية لدينا بوصفها ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن في منطقة الجنوب الأفريقي، وفي القارة الأفريقية وبقية العالم.

إن الطبيعة الحالية للصراعات تُظهِر أن هذه الصراعات تعجّل بنشوبها المنازعات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وبالتحديد، الوصول إلى الموارد المعدنية، والتوزيع غير المتناسب للثروة والقوة، والمحسوبية، وعدم مشاركة الشعب في العمليات الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر. وفي سياق أفريقيا، أسهم الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في تأجيج الصراعات. ونتيجة لهذه الحقيقة، فإنه من الأهمية بمكان أن نقدم المساعدة للبلدان الخارجة من الصراعات كي تتمكن من إدارة وتوزيع الإيرادات التي تحصل عليها من هذه الموارد على نحو يعزز سبل العيش للناس.

إن مراعاة ترابط الأمن والتنمية في عمل مجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين لا يعني بالضرورة أن يقوم المجلس بتولي الوظائف الإنمائية التي تقوم بها الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وهذا يعني بكل بساطة أن يراعي المجلس المسائل الاجتماعية والإنمائية في المداولات ذات الصلة في إطار ولايته بموجب الميثاق.

وترى جنوب أفريقيا أنه من الحيوي إدماج الجوانب الإنمائية في الجهود الدولية في مجالات منع نشوب الصراعات، وحلها، وإدارتها في مرحلة بناء السلام في أعقاب الصراعات. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة الإطاري المشترك بين الوكالات المعني بالإجراءات الوقائية والاستعراض الجاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونرحب كذلك بعمل أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، بمن فيهم المؤسسات المالية الدولية، وعلى وجه التحديد البنك الدولي، باعتبارهم شركاء حاسمي الأهمية في استدامة جهود السلام مع التنمية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. وعلى نفس المنوال، نشدد على أهمية التدخلات ذات السياقات المحددة والمملوكة وطنيا، مثل استراتيجيات تخفيض الفقر.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ينخرط القطاع الدولي الخاص والمؤسسات الدولية الخاصة في الجهود الإنمائية لبث الحيوية في حياة السكان بتوفير فرص العمل، وبخاصة بين الجماعات الضعيفة مثل الشباب وأفراد الجماعات المسلحة المسرحين والجماعات المسلحة التي ألقت أسلحتها، سعيا إلى

خلق ظروف معيشة مستدامة. وفي هذا الصدد لن نغالي مهما قلنا في التأكيد على أهمية بناء نظم الأمان الاجتماعية المستدامة.

التنمية تتطلب قدرا ضخما من الموارد تفتقر إليه معظم البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. وفي ضوء هذه الحقيقة نشجع المجتمع الدولي على أن يوفر لبرامج بناء السلام والتنمية فيما بعد الصراع موارد كافية وحسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بها.

إن إقامة لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥ كانت اعترافا بالحاجة إلى سد الفجوة بين حفظ السلام وبناء السلام، فأكملت بذلك حلقة التكامل بين الأمن والتنمية. وبالمثل، نرحب باعتراف مجلس الأمن الدولي بالصلة بين السلام والأمن والتنمية، التي تنعكس في النهوج المتكاملة المتخذة تجاه حفظ السلام اليوم. وفي هذا السياق، نقدر حقيقة أن بعض بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرهما، تشتمل على عناصر مدنية مهيكلة تحت ركني التنمية والأمن.

مجلس الأمن متحد في الترحيب بنتيجة الاستفتاء التاريخي في جنوب السودان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مدركا للاحتياجات الإنمائية الهائلة لجنوب السودان المستقل الجديد. وينبغي للبعثة المستقبلية التي ستخلف بعثة الأمم المتحدة في السودان أن تتضمن عنصرا قويا تتمحور ولايته حول بناء الدولة وبناء المؤسسات والقدرات، ويعالج في الوقت ذاته مسائل الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، من بين مسائل أخرى.

وتدعو جنوب أفريقيا أيضا إلى تعزيز وتحسين التعاون وتشاطر المعلومات بين مجلس الأمن الدولي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف تثبيت دعائم الترابط الحاسم الأهمية بين الأمن والتنمية. ويؤيد وفدي بقوة الدعوة إلى المزيد من التماسك والتنسيق والتفاعل بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها.

ونشجع المجلس على أن يغتنم الفرصة ويسخر على الوجه الأمثل الدور الاستشاري للجنة بناء السلام فيما يتصل بالمسائل الاجتماعية – الاقتصادية ومسائل بناء السلام الأخرى. وتحث جنوب أفريقيا أيضا على التنسيق الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك إشراك المرأة والمجتمع المدني في مسائل بناء السلام والتنمية.

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع بدور حاسم في الجهود الرامية إلى تعزيز العروة الوثقى بين الأمن والتنمية. وقد أبدى الاتحاد الأفريقي، على مر السنين، التزامه بحسم الصراعات الأفريقية والنهوض بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في القارة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون استقرار أفريقيا مرتكزا على برامج التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الثابتة. وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها آلية أساسية لتحقيق هذا النموذج للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، اعتمد الاتحاد الأفريقي برنامجا للتعمير والتنمية فيما بعد الصراع باعتباره أداة أساسية للنهوض ببرامج تنمية التعمير في البلدان الخارجة من الصراع ولإتاحة فرصة الحصول على أرباح السلام التي تحمل آمالا أفضل لترسيخ أسس السلام والاستقرار. ويعتبر تأسيس الجماعات الاقتصادية الإقليمية على المستوى دون الإقليمي وتطوير آليات حل الصراعات داخل هذه الهياكل خطوتين

حاسمتين على طريق استدامة السلام من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتواصل جنوب أفريقيا العمل عن طريق المحافل الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف في سبيل الدفع قدما بالتنمية باعتبار ذلك تدبيرا بعيد المدى لمنع الصراعات. وفي مضمار النشاط فيما بين بلدان الجنوب تؤدي ”آلية الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا“ دورا إنمائيا هاما من خلال مشاريعها في هايتي وفلسطين وغينيا - بيساو وبوروندي وسيراليون، من بين بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، تعكف جنوب أفريقيا الآن على إقامة وكالة جنوب أفريقية للشراكة الإنمائية للاضطلاع بدور كبير في تنمية الموارد الاجتماعية - الاقتصادية والبشرية في بلدان الجنوب، لا سيما في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق التعاون الثلاثي مع بلدان الشمال.

ختاما، يؤيد وفدي اعتماد مشروع البيان الرئاسي بشأن هذا الموضوع الحاسم في نهاية هذه الجلسة. ويحدونا الأمل أن تسلط مناقشة اليوم الضوء على أهمية الجوانب الإنمائية في التعامل مع حالات الصراع المعروضة على المجلس، مما يحسّن عمل هذا الجهاز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي ممثل الصين الكلمة.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إلى البرازيل بالشكر على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام، موضوع الترابط بين الأمن والتنمية. وأرحب بحضور معالي وزير الخارجية باتريوتا في قاعة المجلس لترؤس هذا الاجتماع.

وأشكر الأمين العام بان كي - مون، والسفير غسانا، رئيس لجنة بناء السلام، والسيدة كليف، الممثلة الخاصة للبنك الدولي، على بياناتهم.

الأمن والتنمية مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. والأمن شرط مسبق للتنمية، والتنمية لن تتحقق بدون بيئة سلمية مستقرة. التنمية ضمان للأمن. والسلام المستدام لن يتحقق إلا من خلال الحفاظ على زخم التنمية. وصون السلام والنهوض بالتنمية هامان وتفويضان للأمم المتحدة ينص عليهما الميثاق. ويجب على مجلس الأمن أن يولي أهمية كبرى للعروة الوثقى بين الأمن والتنمية. وأود أن أشدد على النقاط الخمس التالية.

أولا، يجب علينا أن نزيد من مدخلاتنا في التنمية وأن نقضي على مصادر الصراع. ويشكل الفقر والتخلف الإنمائي السببين الجذريين الرئيسيين لقدح شرارة الصراع وتوليد الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي، وعلى الأمم المتحدة بصورة خاصة، التشديد بقدر أعظم على النهوض بجدول أعمال التنمية الدولية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تزيد أكثر من مساعدتها الإنمائية، وأن تخفف من ديونها على البلدان النامية، وأن تفتح أسواقها، وأن تيسر نقل التكنولوجيا، وأن تساعد البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أسرع وقت ممكن.

ثانيا، التنمية يجب أن ترتكز على بيئات خالية من الحروب والاضطرابات. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يروجا بحماس لثقافة السلام وأن يشجعا ويدعما التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار والتشاور والمساعي الحميدة والوساطة. ويتعين تجنب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

ثالثا، يجب التشديد بقدر أعظم على بناء السلام ليتسنى تجنب الانتكاس من جديد إلى الصراع. وفي البلدان أو المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع يجب أن يسير التقدم في آن واحد على الجبهات السياسية والأمنية والإنمائية طيلة فترة عملية التنمية والتعمير. وإن جهود بناء القدرة يجب

تسريعها في البلدان التي تمر بفترة ما بعد الصراع بغية تحسين الحوكمة وتقديم الخدمات الأساسية والدفع قدما بالتنمية والتعمير حتى يتمكن السكان من الحصول على أرباح السلام في أبكر فرصة. وذلك سيساعد على توطيد عملية المصالحة السياسية وتثبيت استقرار الأوضاع في بلدان ما بعد الصراع. ويمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تقدم مساهمات أعظم في الانتعاش المبكر والتنمية والتعمير.

رابعا، يجب على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة المسؤولة عن الأمن والتنمية أن تعزز التنسيق فيما بينها وأن تعمل على تحقيق التآزر. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية أولية عن صون السلم والأمن الدوليين، لكن لجنة بناء السلام ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات بريتون وودز يجب أن تضطلع بأدوارها كاملة في تعزيز بناء السلام والتنمية.

خامسا، ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يوليا اهتماما أعظم لأفريقيا. ذلك أن ٧٠ في المائة من البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس مرتبطة بأفريقيا. وإن الروابط المتداخلة بين السلام والتنمية تتجلى إلى أقصى حد في أفريقيا. ولا يمكن أن يتحقق رخاء أو استقرار دولي من دون السلام والتنمية في أفريقيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعما أعظم لتنمية أفريقيا ومساعدة أكبر لفرادى البلدان الأفريقية وللاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى من أجل صون السلم والأمن في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة نيجيريا.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): لا بد أن تكون كلماتي الأولى هي التوجه بالشكر إلى الرئاسة البرازيلية على اختيارها موضوع هذه المناقشة. لقد أبانت البرازيل، منذ مؤتمر قمة ريو عام ١٩٩٢، عن قيادة ثابتة بشأن مسألة الأمن والتنمية. ونعتقد أن تلك القيادة لا تزال قوية ونحن نعد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢. وكثيرا ما دعا المجلس إلى اتباع نهج متكامل حيال مسائل السلام والأمن والتنمية. وبهذه المناقشة تخطو خطوة أخرى صوب تحقيق ذلك الطموح.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة، والسيدة كليف على النظرة المتعمقة التي قدمتها بشأن هذه المسألة المعقدة والمتعددة الأوجه. كما أود أن أرحب بزميلي السفير غاسانا وأشكره على إسهامه الهام.

رغم أن التنمية لا تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن، فإننا لا نسلم بالصلة التي لا انفصام لها فحسب بل وبالترابط بين الأمن والتنمية. إن عملنا، سواء يتعلق بحفظ السلام أو بناء السلام أو الدبلوماسية الوقائية، لا يجري ولا ينبغي أن يجري في فراغ. ففي عام ٢٠٠٥، أبلغنا الأمين العام آنذاك كوفي عنان، في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005)، كما أشار بالفعل سفير جنوب أفريقيا، أننا لن نتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولن نتمتع بالأمن بدون التنمية ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، شدد زعماؤنا على ضرورة ترجمة الفهم النظري إلى إجراءات ملموسة في الميدان وفي مجلس الأمن – الذي، لا بد أن أشير إلى أنه قادر بحكم موقعه على تعزيز تلك العملية. إننا بمناصرة جهود التنمية إلى جانب الأنشطة المتعلقة بشكل مباشر بالسلام والأمن، نعزز في الواقع أهدافنا لمنع نشوب الصراع، التي هي في صميم التزاماتنا بموجب الميثاق.

إن مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا اليوم يسلم بأن منح حيز للأطراف الفاعلة الوطنية لتحديد أولويات الأمن والتنمية في وقت مبكر بما فيه الكفاية سيكفل بلا شك

استمرار حسن النوايا واستمرار الأثر على حد سواء. علينا أن نتذكر أننا، لدى تأمين أي مجتمع، لسنا سوى طرف واحد ضمن كثيرين ملتزمين بالاستقرار طويل الأجل لتلك الدولة.

إن المنظور الطويل الأجل يكتسي أهمية حاسمة، إذ أن ضمان عدم العودة إلى الصراع يحافظ على مكاسب التنمية، التي هي في أغلب الأحيان من الخسائر الأولى للحرب. وفي الحقيقة، إن التكامل بين الأمن والتنمية يمكن أن يؤدي أيضا إلى وزع أكثر نجاعة لجهودنا ومواردنا صوب تحقيق التنمية والأمن. وعلاوة على ذلك، يمكننا من خلال التمسك بمبادئ مثل المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام والحكم وتوفير الوظائف للشباب وتعزيز حقوق الإنسان، أن نساعد المجتمع الخارج من الصراع في تحقيق سلام دائم. إن عملنا هنا في المجلس أساسي لتعزيز الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الاستعداد لانتقال منظم من حفظ السلام إلى بناء السلام، وفي نهاية المطاف إلى خروج في الوقت المناسب من الصراع وإلى استدامة السلام.

وعلى الرغم من أن مهمة صون مجتمع سلمي وعادل هي المسؤولية الرئيسية للحكومات الوطنية، فإن الخبرة التي يمكن أن تقدمها منظومة الأمم المتحدة للمجتمعات في مرحلة حرجة يمكن أن تحدث أثرا كبيرا. وأود أن أسلط الضوء على لجنة بناء السلام باعتبارها المحاور الرئيسي في هذا الصدد. وسيراليون مثال ملموس على الكيفية التي تستطيع بها لجنة بناء السلام الجمع بين كل الأطراف الفاعلة الدولية والوطنية ذات الصلة للاتفاق على استراتيجية طويلة الأجل لبناء السلام. ويجب ألا يضيع الزخم الذي تحقق عقب المؤتمر الاستعراضي للجنة بناء السلام في العام الماضي. ويحدونا وطيد الأمل أن تكون لمجلس الأمن علاقة أقوى مع لجنة بناء السلام.

إن بلدانا نامية كثيرة، بما فيها تلك التي تشهد اضطرابات مؤخرا، توجد فيها أعداد كبيرة من الشباب الذين يمارسون الضغوط على أسواق العمل المرهقة بالفعل، وهي نقطة أحسن الإشارة إليها في مذكرة المفاهيم الخاصة بتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١. وتفاقم من هذه المشاكل من مسيرة العولمة، التي لم تزد من الثروة العالمية بوجه عام فحسب بل وأدت إلى توزيع أكثر تفاوتا للثروة داخل البلدان والمناطق والعالم ككل. وتحديات نموذج الأمن – التنمية واضحة بشكل صارخ في الصومال، على سبيل المثال، حيث من المعترف به على نطاق واسع أن البطالة بين الشباب والفقر والحكم الضعيف هي العوامل الرئيسية التي تسهم في استمرار مشكلة القرصنة. إن الأنشطة الإنمائية يمكن أن تساعد في إعادة تأهيل الاقتصادات، وبالتالي تضطلع بالدور المهم لمنع نشوب الصراع. ولذلك من الأهمية بمكان أن تمتلك وكالات الأمم المتحدة التي تشارك بشكل مباشر في التنمية الموارد وتحظى بالدعم السياسي كي تكون فعالة.

إن نيجيريا تأخذ مسؤوليتها عن يسير السلام عن طريق التنمية مأخذ الجد. وفي عام ٢٠٠٩، تمت الموافقة على ٠,٧ مليون وحدة حسابية لتخفيف عبء الدين في إطار صندوق نيجيريا الاستئماني لصالح بوروندي وتوغو. إن تخفيف الضغط المالي بتلك الطريقة يمكن أن يهيئ فرصة لأنشطة إنمائية نابعة من الداخل. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا، في إطار الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، دعما كبيرا لغينيا – بيساو وأعضاء آخرين بطرق شتى، بما في ذلك، مبيعات النفط الخام بأسعار ميسرة. وتهدف تلك التدابير إلى تعزيز التكامل الاقتصادي دون الإقليمي باعتباره الأساس للسلام الدائم في منطقتنا دون الإقليمية.

يواجه مجلس الأمن التحدي والفرصة المتمثلين في تعزيز سياسات الأمن التي تدمج اعتبارات التنمية بغية تخليص

البشرية تدريجيا من آفة الحرب. نستطيع، من خلال عملنا في هذا الصدد، أن نساعد البلدان في تجنب الصراع كلية وجني ثمار التنمية. إن كل الشعوب تستحق التحرر من العوز والتحرر من العنف. ولذلك فإن التنمية حرية في حد ذاتها. غير أنني أعتقد أننا إذا لم نقر بأثر سياساتنا على مسار مجتمع نحو التنمية والحرية الأفسح، فسنكون قد تركنا مهمتنا نصف منجزة.

أود أن أؤكد على أن النظر في نموذج التنمية – الأمن في المجلس اليوم ينبغي ألا يعتبر بأي حال من الأحوال أنه محاولة لتكرار العمل الذي تقوم به الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. بل إنه يوفر الصلة السياسية المفقودة التي لها أهمية هي أساسية بالغة لتعزيز أوجه التآزر في شراكة الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن والتنمية، ولدى دعم للدعوة إلى توافق جديد في الآراء بشأن الأمن يستند إلى الترابط بين الأمن والتنمية، علينا أن نسلم بأن التنمية هي حقا الأساس من أجل السلام. ونأمل أن يستفيد المجلس من مناقشة اليوم في تعزيز دوره في مساعدة انتقال البلدان من الحرب إلى سلام مستدام ولا رجعة فيه. هذا نداء من أجل التعاون الحقيقي، وهو في الواقع نداء من أجل الوفاء بالتزامنا بتوحيد الأداء في أسرة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة الأمريكية أن تعرب عن تقديرها لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم بشأن هذه المسألة المهمة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام والسفير غاسانا والسيدة كليف على ملاحظاتهم الهامة.

إن الصلة بين الأمن والتنمية معقدة لكنها قاطعة. يوجه توقف التنمية والصراع العنيف ضربة مزدوجة إلى شعوب وبلدان كثيرة جدا. إن الصراع والعنف يبددان ويقوضان بشدة مكاسب التنمية من خلال التشريد والمرض والحرمان. ولئن حدث تراجع لا مثيل له في الفقر العالمي في السنوات الأخيرة، فإن البلدان التي يدمرها الصراع والعنف تركت خارج نطاق ذلك الاتجاه. إن الإحصاءات صارخة، كما نفهم من دراسات البنك الدولي والدراسات الأخيرة الأخرى. فمن المرجح أن يعاني الفرد في بلد في حالة نزاع من سوء التغذية أكثر من ضعف ما يعانيه الفرد في أي بلد نام آخر؛ ومن المرجح ألا يتمكن من إرسال أطفاله إلى المدرسة بأكثر من ثلاثة أضعاف ما يتعرض له نظيره في أي بلد نام؛ ومن المرجح أن يرى أطفاله يموتون أمام عينيه قبل بلوغهم سن الخامسة بضعف ما يجده نظيره في أي بلد نام آخر؛ كما أنه من المرجح أن يفتقر إلى الحصول على المياه النقية بضعف ما يتعرض له نظيره في أي بلد نام. ولا يوجد أي بلد ذي دخل منخفض ويتضرر من النزاع يمكنه أن يحقق هدفا واحدا من الأهداف الإنمائية للألفية.

ويساهم أيضا الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية في نشوب العنف، كما قال الرئيس أوباما في مؤتمر قمة الألفية للتنمية في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/65/PV.9). وعندما لا يستطيع ملايين الآباء الإنفاق على أسرهم، فإن هذا يغذي الشعور باليأس الذي يمكن أن يؤجج عدم الاستقرار والعنف المتطرف. لقد علمنا اليوم أن مكافحة الفقر والنزاع تتطلب منا تحديد أولويات القدرات الأساسية للدولة، ولا سيما سيادة القانون، والعدالة والأمن، وإيجاد فرص العمل والفرص الاقتصادية الفورية. كما علمنا بضرورة إشراك المرأة في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالمسائل السياسية والأمنية والاقتصادية الرئيسية.

وتتفق الولايات المتحدة تماما مع هذا. إننا نشاهد هذه المسائل تحدث تقريبا في كل حالة من حالات النزاع التي تعرض على المجلس. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية،

تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في المساعدة على تعزيز قطاع العدل عن طريق تدريب ضباط الشرطة الكونغوليين وتقديم الدعم للقضاة في المحاكم. وفي ليبريا، أيدنا بقوة اهتمام الحكومة بكهربة الريف بوصفها تدبيرا أساسيا من تدابير بناء الثقة، كما نرحب بالدعم الذي تقدمة لجنة بناء السلام للجهود الأولية لمونروفيا لتحسين وصول المجتمعات المحلية الريفية إلى أفراد الشرطة والقضاة المدربين. وفي أفغانستان، نحث على بذل الجهود الدولية للتركيز على إحياء القطاع الزراعي في البلد الذي كان منتعشا يوما ما، من أجل إيجاد بدائل اقتصادية مستدامة لإنتاج المخدرات. وفي هايتي، تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار بعمل مهم مع الشرطة الوطنية الهايتية لبناء الثقة لدى المجتمع وتعزيز سيادة القانون. ونحث باستمرار على توجيه الاهتمام إلى بناء القدرات الوطنية الأساسية لأننا نرى أنه حتى يتم إقامة الهياكل الأساسية للسلام لن تتمكن البلدان من إحراز التقدم.

وقبل عشرين عاما كنا على وشك فهم الصلة بين الأمن والتنمية. ومنذ أكثر قليلا من عشر سنوات بدأنا بانتظام إدماج عناصر بناء السلام في ولايات حفظ السلام. ومنذ خمس سنوات، أنشأنا لجنة بناء السلام لتعزيز الاتساق والتنسيق بين الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية. وفي السنتين الماضيتين، عقدنا ثماني مناقشات مواضيعية منفصلة حول بناء السلام والمسائل ذات الصلة. ومع ذلك لم نصل بعد إلى ما يجب أن نصل إليه. وتنشب ٩٠ في المائة من النزاعات المعاصرة في بلدان لم ننجح فيها في توطيد السلام بعد انتهاء الحروب السابقة. ولا توجد هنا إجابات سهلة، وينبغي ألا نغالي في تقدير الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي في تصحيح المشاكل المترسخة التي تكون قد تأصلت منذ عقود من الزمن. وفي نهاية المطاف فإن مصير السلام بين يدي البلد ذاته.

ولكننا يجب أن نبذل المزيد من الجهد. وهناك بضعة مجالات مواتية بوجه خاص للتفكير الجديد. أولا، في حين تتحمل الجهات الفاعلة الوطنية المسؤولية الأساسية عن بناء بلدانها، فإنها غالبا ما تسعى للحصول على المساعدة في الوقت المناسب من الخبراء الدوليين الحقيقيين. وقد شجعتنا الإحاطات الإعلامية السابقة بشأن الاستعراض الدولي القادم للقدرات الوطنية، التي تشدد على اتخاذ ترتيبات أكثر تنوعا ومرونة للدعم المدني الدولي المقدم للمهام الحاسمة لبناء الدولة. ونتطلع إلى النظر في التوصيات التي قدمها التقرير في حين نستعرض عمليات حفظ السلام.

ثانيا، في رأينا أنه ينبغي وجود نطاق لسبل جديدة لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة لكي يكون لها أثر إيجابي على الحياة اليومية في مجتمعاتها المحلية المضيفة: على سبيل المثال باستخدام قدرة هندسية احتياطية لإصلاح طريق أو إزالة الركام، أو زيادة عمليات الشراء المحلية للمساعدة على تنشيط الاقتصاد المحلي. ومن الضروري أن ننفتح على هذه الأفكار، في الوقت الذي لا نصمم فيه على ضرورة اضطلاع حفظة السلام بمهام إنمائية رئيسية قد يكون هناك آخرون أكثر كفاءة أو أكثر ولاية للاضطلاع بها.

ثالثا، لا تملك الأمم المتحدة في حد ذاتها الموارد أو القدرات اللازمة للمساعدة على إعادة بناء المؤسسات الحكومية بالكامل عشية انتهاء النزاع. ولذلك نعرب عن سرورنا بدعوة البنك الدولي إلى تقديم إحاطة إعلامية لنا اليوم. ويحتاج مجلس الأمن إلى إجراء حوار قوي ومستمر مع مؤسسات بريتون وودز، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمانحين الرئيسيين، الذي يؤمن الأبعاد الرئيسية للإنعاش.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، ترأست الولايات المتحدة حدثا لمجلس الأمن بشأن أصوات الجيل الجديد. وقد

أرسل شبان من جميع أنحاء العالم رسائل إلكترونية وفيديوهات يكررون فيها عبارة مشتركة، وهي أنهم يتوقون إلى تحقيق السلام، ويتوجسون خيفة من الظروف التي قد تشعل فتيل النزاع، ويرون وجود صلة واضحة بين الأمن والتنمية. ومن خلال المناقشة التي عقدتموها اليوم، سيدي الرئيس، يبين مجلس الأمن أنه يتم سماع أصواتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم، السيد الوزير، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن.

في عالم اليوم المترابط، تتصل مسائل التنمية اتصالا وثيقا بمسائل الأمن. وينظر الاتحاد الروسي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بوصفها عنصرا أساسيا لنظام الأمن الجماعي المعاصر. إن التحديات والمشاكل العالمية في مجال التنمية – من قبيل الفاقة والفقر، وهجرة السكان، والوصول المحدود إلى المياه والطاقة والموارد الغذائية، وتجارة الأسلحة غير المشروعة، والأمراض المتوطنة المعدية، والكوارث الطبيعية، والكوارث البيئية والكوارث التي من صنع الإنسان – يمكن أن تكون لجميعها آثار سلبية على السلام والاستقرار والأمن، وفي بعض الحالات قد تتسبب في نشوب النزاعات الدولية. وبطبيعة الحال، ينبغي معالجة هذه المشاكل بتعمق عن طريق الوكالات المتخصصة المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وشركائها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك شيئا آخر قد يكون أساسيا وهو الاحتمال الوارد في ميثاق الأمم المتحدة المعني بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المسؤول عن تنسيق الأنشطة في القطاع الاجتماعي والاقتصادي لمنظمتنا العالمية، بتقديم تقارير خاصة إلى مجلس الأمن. ومن رأينا أن من الصلاحيات الأساسية لمجلس الأمن صون السلام والأمن الدوليين باستخدام الأدوات التي تحت تصرفه. وهكذا فمن الأمور التي تساعد المجلس على الاضطلاع بمهامه المتصلة بتناول المواد المدرجة في جدول أعماله استلامه للمعلومات على أكمل وجه وفي الوقت المناسب قدر المستطاع من الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن تناول عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

ولأوجه الترابط القائمة بين الأمن والتنمية أهمية خاصة بالنسبة للدول التي مرت بحالة نزاع. وإن العمليات الإنمائية التي تحدث في هذه البلدان في مجالات تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع وبناء مؤسسات الدولة وإنفاذ القوانين، والأنظمة القضائية والجنائية، تتطلب جميعها بذل الجهود المناسبة في مجالي الإنعاش الاقتصادي وإعادة بناء الهياكل المادية والاجتماعية – وبعبارة أخرى إيجاد نوع ما من شبكة الأمان للحماية ضد تكرار النزاع.

ومع أخذ تلك الظروف في الاعتبار، فإن ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة لحفظ السلام – وعلى وجه الخصوص في هايتي، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، وتيمور – ليشتي، وليبريا – تشمل المهام المبكرة لبناء السلام، التي تتعامل معها هيئات الأمم المتحدة بصورة جيدة بوجه عام. وتبين الخبرة أن الإنهاء التدريجي المنظم لوجود حفظ السلام، حيث تعود الأوضاع إلى طبيعتها في حالات كثيرة، يتطلب اتخاذ إجراءات متزامنة فعالة ومستهدفة في مجال بناء السلام.

وتعتمد أنشطة بناء السلام والتخطيط الإنمائي على مبدأ المسؤولية الوطنية عن تحديد الأولويات والنهج اللازمة للتنفيذ. ويتمثل العنصر الرئيسي لبناء السلام الناجح بعد انتهاء النزاع في إقامة وتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور خاص في تنسيق الجهود الدولية المبذولة في الإنعاش بعد انتهاء النزاع والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. وقد اكتسبت المنظمة خبرة كبيرة في هذا المجال، بالرغم من أن هذا النشاط يعمل على إثارة تحديات جديدة، ويتطلب وجود أفراد مدربين بشكل جيد ومؤهلين، ويملي الحاجة إلى الاضطلاع بالأنشطة المنسقة من جانب الأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، في مقر الأمم المتحدة ومكاتبها المختلفة وفي الميدان. وفي ذلك الصدد، قد يكون العنصر المهم بوجه خاص هو تعزيز المهام التنسيقية للممثلين الخاصين للأمين العام الذين يترأسون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية. وهناك جانب آخر ينبغي استخدام إمكاناته على أكمل وجه، ألا وهو لجنة بناء السلام، بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لوفد البرازيل لإعداده مشروع البيان الرئاسي بشأن موضوع جلسة اليوم، والذي يشكل إسهاما مفيدا في عملنا المشترك في هذا المجال الهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد البرازيل على تنظيمه هذه المناقشة الهامة، وهي الأولى من نوعها في مجلس الأمن. فاليوم يمثّل فرصة قيّمة لمناقشة مسألة الترابط بين الأمن والتنمية. لذلك، اسمحوا لي أن أشكر أصحاب المعالي الوزراء من ألمانيا وكولومبيا والبوسنة والهرسك والبرتغال والهند وغابون على الانضمام إلينا، وأن أشكر أيضاً السفير غاسانا والسيدة كليف على إسهاماتهما القيّمة.

إنّ الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي تعترف جميعها بأنه في عالم يتزايد ترابطاً، لا يوجد أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن.

وعلى الرغم من هذا الاعتراف المفاهيمي الواسع، فإن النقاش السياسي لا يزال قائماً، أولاً بشأن طبيعة الصلة بين الأمن والتنمية؛ وثانياً بشأن أنواع السياسات التي ينبغي انتهاجها بغية تحقيق السلام الدائم، والأمن، والتنمية المستدامة، بما في ذلك التصدي للأسباب الجذرية للصراعات ودوافعها؛ وثالثاً، بشأن السبيل الذي يتعين على مجلس الأمن أن يسلكه من أجل منع اندلاع أعمال العنف أو إطالة أمدها، أو العودة إليها، بالنظر إلى الطابع المتغيّر للصراعات والصلة بين الأمن والتنمية، حسبما جرى التعبير عنه جيداً في الورقة المفاهيمية التي أعدّتها بعثة البرازيل (S/2011/50، المرفق).

منذ نهاية الحرب الباردة، ما فتئت الصراعات تلحق الضرر بالمزيد من المدنيين، حيث أنها أصبحت أكثر تشابكاً مع انهيار هياكل الدول، والتناحرات العرقية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والأعمال الإرهابية. لذلك، ومنذ العام ١٩٩٠، أذن المجلس بنشر ٤٩ بعثة لحفظ السلام، مقارنة بـ ١٨ بعثة فحسب بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٨٩.

إن هذه البعثات تواجه العديد من التحديات على الأرض، بما في ذلك النتائج الإنمائية القاسية المترتبة على الصراع المسلح، ولا سيما في صفوف السكان الضعفاء، حيث أن المجتمعات التي تشهد حروباً أهلية وجرائم تتصف بالعنف على نطاق واسع تحرز عموماً نتائج إنمائية متدنية، مثلما يرد في الورقة المفاهيمية من أجل التقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١. وتلقي الورقة أيضاً الضوء على بعض الأسباب الجذرية للصراع، والعديد منها ذات أبعاد إنمائية.

والواقع أن البيئات التي تتصف بدرجة عالية من أعمال العنف تتسم على نحو نموذجي بالفساد، وعدم المساواة، والتزاع على الموارد الطبيعية، والفقر، والبطالة المرتفعة، والمؤسسات الاجتماعية – الاقتصادية الضعيفة، والحكم الواهي، والضعف أمام الصدمات. علاوة على ذلك، من المرجّح لتغيّر المناخ وآثاره البيئية أن يزيدا من خطر اندلاع الحروب والصراعات، بسبب الضغط الذي يسبّبانه على الموارد الشحيحة أصلاً.

ونظراً للترابط بين الأمن والتنمية، برز بناء السلام كأداة هامة لسد الفجوة بينهما. وفي هذا السياق، لاحظ مجلس الأمن في عام ٢٠٠١ ”ضرورة تعزيز أنشطة بناء السلام من خلال وضع استراتيجية تقوم على أساس كفالة الترابط بين تحقيق السلام والأمن المستدامين والتنمية المستدامة بجميع أبعادها“ (S/PRST/2001/5، الفقرة السابعة).

وعلى سبيل المثال، أخذت عمليات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل على إدماج مهام بناء السلام بشكل متزايد. والحلقة الدراسية عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي انعقدت في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أدركت أن جهود بناء السلام وحفظ السلام ينبغي بذلها بالتوازي بعضها مع بعض، وأن بناء السلام ينبغي أن يشمل أنشطة اجتماعية – اقتصادية، من قبيل عمالة جيل الشباب، وتطوير البنى التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية، الأمر الذي بإمكانه أن يقلّل من خطر الانزلاق مجدداً في الصراع ويساعد في الحفاظ على الاستقرار.

فلجميع الأسباب المذكورة حتى الآن، لا يسع المرء أن ينكر ضرورة تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق السلام المستدام. إن التنمية مكوّن رئيسي في منع الصراع، والانتعاش وبناء السلام بعد الصراع. ولا يمكن استدامة السلام بدون خلق الوظائف، والامتلاك العادل للأصول، وتمكين المرأة، وتخصيص الموارد الكافية. علاوة على ذلك، لا يمكن استدامة السلام بدون تمكين قيادة البلد، من خلال توفير الموارد المناسبة، والقدرة التقنية ودعم المجتمع الدولي، بغية قطف تلك الثمار. وفي ذلك السياق، نذكر مثال بوروندي. ومثلما ذكر الأمين العام بوضوح في تقريره الأخير، فإنه ”لا يمكن أن يدوم السلام والعدل وسيادة القانون من دون تنمية“. (S/2010/608، الفقرة ٧١)

واسمحوا لي أيضاً أن أذكر أنّ اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ – الذي ساعد على وضع حد لدوام الحرب والعنف مدة ١٥ عاماً في بلدي، لبنان – يُظهر كيف أن بإمكان التنمية أن تؤدي دوراً هاماً في الانتعاش وبناء السلام بعد الصراع. والواقع أن أحد أسس ذلك الاتفاق هو مبدأ التنمية المتوازنة. علاوة على ذلك، إن الإصلاحات الرئيسية المتفق عليها شملت الحاجة إلى وضع خطة إنمائية شاملة ومتوازنة بغية تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ونصّ الاتفاق أيضاً على إنشاء المجلس الاجتماعي – الاقتصادي من أجل التنمية، في سبيل تحقيق مشاركة أكبر من مختلف الأطراف الاجتماعية – الاقتصادية الرئيسية. وثمة إصلاح رئيسي آخر هو الالتزام بتوفير التعليم للجميع، بما في ذلك التعليم الابتدائي الإلزامي وإعادة هيكلة نظام التعليم الرسمي بغية تلبية احتياجات البلد الإنمائية، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

إن التجربة في هايتي وفي بعثات أخرى لحفظ السلام أدّت ببعض البلدان المساهمة بقوات إلى الاستنتاج بأن الولايات تحتاج إلى تعديل لكي تأتي انعكاساً أفضل للمهمة الإنمائية. ومرة أخرى، أيدت الحلقة الدراسية التي انعقدت في ريو ذلك الاستنتاج، واعترفت بأنه يتعين على حفظة السلام أن يشاركوا في الأنشطة الإنمائية الاجتماعية – الاقتصادية.

لذلك، عندما يجري تحديد المسائل الاجتماعية – الاقتصادية بأنها دوافع للصراع، أو بأنها تشكّل تهديدات لتعزيز السلام، يصبح من الأهمية القصوى بمكان أن يتصدى المجلس لتلك المسائل. وسوف يحتاج ذلك بالتأكيد إلى قيام تعاون أكبر مع هيئات وأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بناء على مبدأ الميزة النسبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون لكم، سيدي، وللرئاسة البرازيلية حيال طرح مسألة العلاقة بين الأمن والتنمية على المجلس اليوم. وشعرت بالسعادة لرؤية العديد من معالي الوزراء في المجلس، فضلاً عن السفير غاسانا في أول ظهور له بصفته رئيس لجنة بناء السلام. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام وساره كليفي ممثلة البنك الدولي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الصلات بين الأمن والتنمية واضحة للغاية. فالبلدان المتضررة من الصراعات وأعمال العنف تخلّفت جداً في تحقيق التنمية. وما من بلد متدني الدخل، أو هش أو متضرر من الصراع حقق حتى اليوم مجرد هدف واحد من الأهداف الإنمائية للألفية. ومثلما بحثنا الشهر الماضي في المناقشة حول بناء المؤسسات (انظر S/PV.6472 والاستئناف ١)، تحت رئاسة البوسنة والهرسك، فإن الهشاشة والصراع مظهران للفشل المؤسسي في إدارة الإجهاد، سواء كان ذلك نسبة عالية من البطالة، أو الجريمة المنظمة، أو المنازعات السياسية، أو تغيّر المناخ. وبناء صلات أقوى بين الأمن والتنمية أمر هام، إذاً، لمنع الصراع وبناء السلام المستدام.

وما فتئنا في الأمم المتحدة نعالج هذه المسائل لسنوات عديدة، ولا سيما في مجال بناء السلام. ولقد جاء إنشاء بنيان بناء السلام نتيجة الفشل في الجمع بين مكوّنات المجتمع الدولي السياسية والأمنية والإنمائية الهامة، بغية تلبية احتياجات البلدان الخارجة من الصراع.

إن لجنة بناء السلام بدأت بتوفير هذا الجمع للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، ونحن في حاجة إلى مواصلة تعزيز اللجنة. وتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386*) ساعد أيضاً في تسليط الضوء على ضرورة تحسين القيادة والتخطيط والتمويل. وإننا في انتظار استعراض القدرات المدنية. ولكن هل نحن حاصلون الآن على الاستجابة الصحيحة على الأرض، في أماكن من قبيل السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية؟

ونحن في حاجة إلى التأكد من أن الأمم المتحدة تعمل على إيصال المساعدات، بغية الإسراع في إحراز التقدم لبناء ثقة الشعب بعملية السلام وبسلطات الدولة. ولقد استمعنا من ساره كليفي هذا الصباح أن بناء الثقة والائتمان أمر رئيسي. ويستدعي ذلك بناء المؤسسات التي يمكنها أن تحقق الأمن، والعدالة، والوظائف. ونحن بحاجة أيضا لكفالة أن يبدأ الإصلاح المؤسسي على المدى الطويل بسرعة حتى يتسنى معالجة أسباب الصراع، ووضع آليات تسوية النزاعات سلميا، وأن تكون الدول قادرة على الاستجابة لتوقعات الجمهور وأن تخضع للمساءلة. وإذا أردنا أن نحقق هذا، أعتقد أن علينا أن نركز على أربع مسائل وبخاصة في الأشهر القادمة.

أولاً، نحتاج إلى تكامل أفضل للجهود. ينبغي أن تقوم بعثات حفظ السلام وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها بالتخطيط معا. إننا بحاجة إلى أن نعرف بوضوح

الجهات والمهام التي تقوم بها، على أساس تقييم واقعي للقدرات والكفاءات وتسلسل إجراءات العمل.

ثانيا، يجب أن يكون هناك تحديد أكثر وضوحا للأدوار والمسؤوليات للقطاعات الأساسية لبناء السلام. وبدون هذا، لن نحصل على الاستثمار الصحيح لكفالة استجابةٍ مهنية يمكن التنبؤ بها. ويزداد هذا الأمر أهمية في البيئات المحدودة الموارد. نحن لا نريد أن تنجرف قوات حفظ السلام إلى القيام بالأعمال الإنمائية. فهذه ليست ولايتها ولا مجال خبرتها.

ثالثاً، استجابة لهذا، ينبغي للشركاء الإنمائيين أن ينخرطوا في وقت مبكر. وهذا يعني أن ترسل الدول الأعضاء نفسها إشارات متسقة بشأن الأولويات في مشاركتها في مجالس الصناديق والبرامج. وعلينا كفالة أن تتمتع الوكالات بالمرونة اللازمة لتكون قادرة على زيادة نطاق العمل بسرعة كافية لتلبية المطالب على أرض الواقع.

وأخيرا، نحن نتطلع إلى صدور تقرير التنمية في العالم. فهذا من شأنه أن يلقي نظرات فاحصة على المسألة التي نناقشها اليوم. ونأمل أيضا أن يكون حافزاً لإنشاء صلات أفضل بين الأمم المتحدة والبنك الدولي إزاء البلدان الهشة وبلدان مرحلة ما بعد الصراع. نحن نحتاج إلى أن يأتي البنك الدولي ليمارس دوراً نشطاً إلى جانب الأمم المتحدة في دعم بناء السلام. ولعل من الطرق التي يمكن بها تحقيق ذلك أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البنك الدولي بزيارة مشتركة لعدد من بلدان مرحلة ما بعد الصراع.

وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الأمين العام في هذا المسعى الهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة. سأتناول نقطتين: أولاً، الصلات الخاصة بين الأمن والتنمية، ومن ثمَّ الحالة المحددة لعمليات حفظ السلام.

أولاً، الروابط بين الأمن والتنمية. مع أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والأمن الدولي لا تخلو من التعقيد، فإن التوزيع غير المتكافئ للثروة، وتهميش فئات معينة أو مناطق معرضة للخطر غالبا ما تشكل عوامل في الصراع، وبخاصة في الصراع داخل الدول. وهناك عوامل أخرى يمكن أن تكون مصادر للصراع، من بينها المنافسة للحصول على الموارد الأساسية مثل المياه أو الأراضي الزراعية والتنافس من أجل السيطرة على المواد الخام الثمينة وموارد الطاقة.

وفي الآونة الأخيرة، ظهر تهديدان جديدان للأمن. وسأذكر مثالين. الأول هو تغير المناخ، الذي يمكن أن تكون له عواقب مأساوية على الناس والبلدان. ولهذا السبب تحث فرنسا والاتحاد الأوروبي المجتمعَ الدولي على مضاعفة الجهود على أساس الزخم الذي بدأ في كانكون في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. وثانياً، مسألة الأمن الغذائي، وتقلب أسعار المنتجات الزراعية، وما لهما من آثار مزعزعة للاستقرار. تلك واحدة من أولويات فرنسا خلال رئاستها لمجموعة العشرين. وسيكون وزير الزراعة الفرنسي في نيويورك الأسبوع المقبل لحضور الجمعية العامة قبل تنظيم اجتماع وزاري لمجموعة العشرين بشأن هذا الموضوع.

والحاجة إلى الأمن، بدورها، راسخة باعتبارها شرطاً أساسياً للتنمية. وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع، يصبح بناء القدرات الوطنية في مجال الأمن، مع مراعاة قواعد سيادة القانون، أمراً أساسياً من أجل تهيئة الظروف المواتية للتنمية. على سبيل المثال، في عدد من البلدان التي يعتمد فيها الاقتصاد بشكل شبه كامل على عمل المرأة، هناك صلة

مباشرة بين الأمن والتنمية. فعندما يمنع انعدام الأمن المرأة من الخروج إلى الحقل، تتعرض للخطر قدرة الأسر على البقاء على قيد الحياة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التصعيد في العنف. لذا، يجب أن تأخذ الجهات الفاعلة الإنمائية الحفاظ على الأمن في الاعتبار في استراتيجياتها.

لكل تلك الأسباب، تقع المسؤولية على عاتق المجتمع الدولي لتهيئة الظروف لتحقيق التنمية المشتركة والمستدامة التي تحد من مخاطر اندلاع النزاعات أو استمرارها. وبالتالي فإن لجنة بناء السلام قد جعلت إطلاق طاقات الشباب والنساء، في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، واحدة من أولوياتها، إلى جانب إصلاح قطاع الأمن، إذ أن كلا العاملين يسهم في تحقيق الاستقرار. وبنفس الروح، يجب على وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن تضطلع بدورها في السعي إلى تحسين فعالية أنشطتها وتنسيقها على أرض الواقع.

وهنا نلاحظ أهمية مساهمة الاتحاد الأوروبي، باعتباره أكبر الجهات المانحة في مجال المساعدات الإنمائية، إذ يقدم ما يصل إلى ٦٠ في المائة تقريبا من المساعدات التي تقدمها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو ما يبلغ في مجمله ٥٠ مليار يورو تقريباً. ولنأخذ مثالا معروفا. ينفق الاتحاد الأوروبي في الصومال على دعم القدرات الأمنية فقط ما يعادل ربع مبلغ الـ ٢١٥ مليون يورو المخصص للتنمية.

ومع ذلك، يجب علينا ألا نغفل عن مسؤوليات الدول نفسها. إن احترام القانون، والحكم الرشيد، وتعزيز المجتمع المدني، والإدماج الاقتصادي للسكان المهمشين – وهذه أمور يمكن تحقيقها في المقام الأول من خلال القرارات التي تتخذها السلطات الوطنية – عوامل حاسمة من أجل السلام والأمن.

وأنتقلُ الآن إلى الحالة المحددة لعمليات حفظ السلام، حيث يتعين علينا الاعتماد على ثلاثة مبادئ للعمل.

أولا، يجب أن نولي اهتماما أكبر في مرحلة مبكرة للعلاقة بين الأمن والتنمية. لقد أكد هذا المجلس مرات عديدة ليس ضرورة كفالة أمن منطقة معينة فحسب بل أيضا ضرورة دعم العمليات السياسية في أقرب وقت ممكن، ودعم المؤسسات الوطنية، لا سيما في مجالات سيادة القانون والأمن. ولذلك فإننا نعتقد أن الصلات بين احتياجات الأمن والتنمية يجب أن تؤخذ في الاعتبار في وقت مبكر جداً، بدءا من قيام مجلس الأمن بصياغة ولاية العملية. ولن يكون تنفيذ إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فعالا إلا إذا تم القيام به في إطار تحسين الظروف المعيشية للسكان.

ثانيا، هناك مسألة تكييف الأدوات لتلائم الحالات. نحن مقتنعون بالحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للجوانب الإنمائية في ولايات حفظ السلام. وسأشير إلى مثالين. إن معتمري الخوذ الزرق التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي – ومن بينهم الوحدة البرازيلية التي تضطلع بدور ملحوظ – يكفلون الأمن، ويقومون بعدد من المهام المدنية في مجال الخدمات اللوجستية والدعم الصحي، وهي أعمال ضرورية لإعادة الإعمار والتنمية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم السلطات في جهودها الرامية إلى تنظيف قطاع التعدين من أجل منع نهب الموارد.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يظل العامل المحوري في عمليات حفظ السلام هو صون السلم والأمن. وتتمثل مهمة أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين، في أن يتولوا المهام التي تتصل

مباشرة بالتنمية. لذا، من الضروري توضيح مهام كل طرف ومسؤولياته في إطار استراتيجيةٍ متماسكة وشاملة.

ثالثا، اسمحوا لي بأن أتناول تنسيق الشركاء والملكية الوطنية. إن المعونة المقدمة من المجتمع الدولي، سواء كانت متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية، يجب تنسيقها وإدماجها كجزء من الاستراتيجية الموضوعة بالتنسيق الوثيق مع البلد المضيف. وتمثل الملكية الوطنية للبلد المعني في تلك الاستراتيجية شرطاً أساسياً لمعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار.

وتضطلع لجنة بناء السلام بهذه الأنشطة من خلال استراتيجيات متكاملة بالتعاون مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وهذا التنسيق أمر بالغ الأهمية في المراحل الانتقالية عندما يتم نقل المسؤوليات إلى البلدان المضيفة حالَما تصبح قادرة على تولي جميع الصلاحيات المرتبطة بالسيادة. وذلك من شروط تحقيق السلام الدائم على أرض الواقع.

إن الصلات بين الأمن والتنمية مُثْبتة، وهي متعددة ومعقدة، وتستدعي ليس وضع استراتيجية شاملة ومتماسكة ومنسقة فحسب، بل توفر العزيمة والدقة من جانبنا أيضا.

لذلك أود مرة أخرى أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة والتي ستتيح لنا المزيد من التأمل في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرا للعلاقات الخارجية في البرازيل.

يسرني بالغ السرور أن أعضاء المجلس قد اعتمدوا هذا الرد الإيجابي على مناقشتنا المقترحة بشأن الترابط بين السلم والأمن والتنمية. وبالإضافة إلى توجيه الشكر إلى الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام وممثلة البنك الدولي على بياناتهم، أود أن أخص بالشكر وزراء خارجية ألمانيا وكولومبيا والبوسنة والهرسك والبرتغال والهند ونائب وزير خارجية غابون على حضورهم بين ظهرانينا اليوم.

أود أن أستهل كلمتي باستطراد تاريخي موجز قبل إلقاء نظرة على بعض من تحديات اليوم واقتراح مسارات العمل.

كما ندرك جميعا تمام الإدراك، فإن الأمم المتحدة أُنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ولايات الحرب وتحاشي تكرار الأخطاء التي وقعت بعد الحرب العالمية الأولى. ثمة جانب هام لذلك النهج يشمل مبادرات متوازية تهدف إلى تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية جيدة من أجل انتعاش البلدان التي عصفت بها بشدة الحرب العالمية الثانية، سواء خرجت منها منتصرة أم غير منتصرة. وثمة جانب هام جدا في نجاح ذلك الجهد يتمثل في خطة مارشال التي جسدت الفكرة القائلة بأن الأمر يحتاج إلى نظام دولي أكثر استقرارا وسلما، نظام لا يتسم بالمصداقية أو الأمن الجماعي فحسب، بل أيضا نظام بوسعنا أن نسميه خطة الانتعاش أو التنمية.

على الرغم من أن عبارة ”تنمية“ لم تكن مستخدمة حينئذ، فقد جمع ميثاق الأمم المتحدة بالفعل بين فكرة الترابط بين السلم والأمن والتنمية. فالمادة ٥٥ من الميثاق المتعلقة بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي تنص على ما يلي:

”رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على: (أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي“.

في السنوات اللاحقة، تم صقل مفهوم التنمية على نحو أكثر من خلال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية. في أعقاب عملية إنهاء الاستعمار، في السبعينات من القرن الماضي، حفزت المطالب بتحسين شروط التجارة وزيادة المساعدة الإنمائية الجمعية العامة على اتخاذ قرار يدعو إلى نظام اقتصادي دولي جديد. إن الحق في التنمية أقره إعلان الجمعية العامة S-VI/3201 (القرار ١٢٨/٤١)، المرفق، وفي عام ٢٠٠٠، وضعت الجمعية العامة الأهداف الإنمائية للألفية، وبذلك وجهت الاهتمام إلى مركزية مكافحة الفقر في برنامجنا الشامل.

وعلى مر العقدين الماضيين، وضعت أمام هذا المجلس تحديات تتعلق بالسلم والأمن أخذت نمطا جديدا. وما أن انتهى التناحر بين الشرق والغرب، عُرضت على المجلس حالات عديدة تشمل أجزاء من العالم النامي خرجت مؤخرا من مرحلة الاستعمار في ظل أحوال هشة. وفي بعض الحالات زادت محنتها من خلال الحروب التي شُنت بالوكالة في الحقبة الثنائية القطب.

إني لا أذكر ضمنا أخطر حالات تهديدات السلم القائمة اليوم في أماكن أفقر وأقل تنمية بالمقارنة مع غيرها. وهذا سيكون سوء فهم خطير للسيناريو الدولي الراهن والاتجاهات التاريخية. فالعديد من الحالات التي يُطلب إلينا تناولها في مجلس الأمن – ابتداء من تيمور الشرقية إلى هايتي، ومن ليبريا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية – تشمل مجتمعات لا تمثل في حد ذاتها تهديدا عالميا للسلم والأمن. ومع ذلك، يتعين على هذه البلدان أن تعاني، بدرجات متفاوتة، من صراع وعدم استقرار في سياق حالات من الفقر والبطالة والمؤسسات الهشة التي كانت قائمة في السابق، من بين أحوال أخرى، وهذا يستحق اهتمامنا البالغ.

ونحن مقتنعون بأن الاستراتيجيات العسكرية والأمنية البحتة في حد ذاتها لن تتمكن من القيام على نحو ملائم من التصدي للأغلبية الساحقة من حالات الصراعات القائمة اليوم. وأقر مجلس الأمن بهذا بالفعل بدمجه مهام إعادة التعمير في ولايات حفظ السلام. وفي عام ٢٠٠١، لاحظ المجلس الحاجة إلى تحسين أنشطة بناء السلام برسم استراتيجية ترتكز على الترابط بين السلم والأمن المستدامين والتنمية في جميع أبعادها.

غير أن النقطة الرئيسية التي أود أن أثيرها في مناقشتنا لهذا اليوم هي أن بوسعنا أن نفعل المزيد، وينبغي أن يكون بمقدورنا أن نفعل أفضل. إننا لا نقترح إعادة تشكيل المسؤوليات لسائر أجهزة الأمم المتحدة أو وكالاتها، أو تحويل هذا المجلس إلى برنامج إنمائي. إن مناقشة اليوم في رأينا سوف تحقق هدفها إذا ما أسهمت في زيادة الوعي بأهمية ربط التنمية بالاستراتيجيات الأمنية التي نتوخاها من أجل السلام المستدام. وهذه مسألة هامة بشكل خاص عند تناول حالات في أفريقيا والشرق الأوسط وحالة واحدة في الأمريكيتين، وهي جزء من برنامجنا، ألا وهي الحالة في هايتي.

منذ المراحل الأولى من تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي، ما برحت البرازيل، بتأييد قوي من شركائنا في أمريكا اللاتينية وغيرها، تنادي بالولايات التي تجمع بين إعادة التعمير وأعمال بناء السلام بالتوازي مع أعمال حفظ السلام. وأشعر بالامتنان الكبير إذ أننا في المجلس بالاشتراك مع الهند وجنوب أفريقيا، تمكنا من تقديم مساهمة هامة جدا، من خلال الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا – كما ذكر في وقت سابق صديقنا، ممثل جنوب أفريقيا – إلى هايتي والأراضي الفلسطينية المحتلة وفي عدة أماكن أخرى.

ونفس التصور أرشدنا خلال السنوات الثلاث الماضية في قيادتنا لتشكيل لجنة بناء السلام من أجل غينيا – بيساو، البلد الصديق الناطق بالبرتغالية، حيث تجلت العلاقة بين الأمن والتنمية بمنتهى الوضوح.

إن السلام المستدام يتضمن نهجا شاملا للأمن. ومن دون توفر فرصة اقتصادية، فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حد ذاتها نادرا ما تفضي إلى النتائج المرجوة. إن أنشطة بناء السلام من قبيل دعم عمالة الشباب وتوفير الخدمات الأساسية تؤدي دورا جوهريا في زيادة دعم بعثات حفظ السلام، ومن هنا لها أثر على الاستدامة السياسية للبعثات في الميدان.

من سوء الطالع، إننا ندرك جميعا مستويات الإحباط المقلقة التي تكون في بعض الأحيان مرتبطة بوجود الأمم المتحدة في أجزاء من العالم. ونعتقد أنه يمكن تحسين هذه الحالة إذا ما أراد المجلس أيضا التركيز على الآثار الإيجابية لاستراتيجية متكاملة تنفذ تنفيذا جيدا من جانب الوكالات والصناديق والبرامج والمؤسسات المالية الدولية.

إذا ما أخذت هذه الاعتبارات في الحسبان، تبدو الحاجة واضحة إلى تعاون هذا المجلس مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه تفاعلا كبيرا بين هذه الهيئة ولجنة بناء السلام.

إن لجنة بناء السلام خرجت إلى حيز الوجود لسد فجوة مؤسسية في الأمم المتحدة. وقد خرجت إلى النور نتيجة العديد من الدروس المريرة التي تعلمتها الأمم المتحدة من البلدان التي تعرضت إلى حالة الانزلاق إلى النزاع أو معاودة الانزلاق إلى النزاع وعدم استقرار. فرسالتها هي أن تعمل بوصفها عنصرا حفازا أو منسقا داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل دعم الجهود وتكريسها لتوطيد دعائم السلم والنهوض بالتنمية في البلدان الخارجة من صراع، بالإضافة إلى ولايتها بوصفها مصدرا للمشورة عندما يطل برأسه خطر النزاع.

آمل من مناقشة اليوم أن تحسن من قدرة الأمم المتحدة وقدرة هذا المجلس بالذات في مساعدة المجتمعات الخارجة من صراع في الانتقال من الحلقة المفرغة للعنف وعدم الاستقرار إلى الدائرة الطيبة المتمثلة في السلم والاستقرار والتنمية.

والآن أستأنف وظائفي بصفتي رئيسا للمجلس.

لقد أُذن لي بأن أُدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين واستعداده للسعي إلى تحقيق السلام المستدام في جميع الحالات قيد نظره.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز بعضهما بعضا ويشكلان عنصرين أساسيين لتحقيق السلام المستدام. ويسلم المجلس بأن علاقتهما معقدة ومتعددة الجوانب وترتبط بكل حالة على حدة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن من الضروري لمساعدة بلد من البلدان على الخروج بشكل مستدام من النزاع اتباع نهج شامل ومتكامل يدمج ويعزِّز الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وأنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويعالج الأسباب الكامنة وراء كل نزاع. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس ضرورة النظر في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذات الصلة بالنزاع.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الملكية الوطنية والمسؤولية الوطنية عنصران أساسيان لإحلال السلام المستدام. ويؤكد المجلس من جديد المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق السلطات الوطنية لتحديد أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، بغية ضمان الملكية الوطنية.

”ويشدد مجلس الأمن مجددا على أهمية بحث وبدء أنشطة بناء السلام منذ المراحل الأولى لتخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام، بما في ذلك عبر تحديد ولايات واضحة يمكن تحقيقها. ويؤكد المجلس أهمية وضوح أدوار ومسؤوليات عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام وفريق الأمم المتحدة القطري وسائر الجهات الفاعلة المعنية لتقديم الدعم المحدد حسب الأولوية لبلد من البلدان وفقا لاحتياجاته وأولوياته الخاصة في مجال بناء السلام، كما تحددها السلطات الوطنية، من أجل ضمان تكامل فعال للجهود المبذولة. ويوصي المجلس بإيلاء اهتمام خاص لتحسين تكامل جهود الأمم المتحدة حيث تعمل بعثات حفظ السلام مع جهات فاعلة أخرى تابعة للأمم المتحدة تضطلع بأنشطة لبناء السلام، كما هو الحال مثلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن النجاح في تنفيذ المهام العديدة التي يمكن أن تكلف عمليات حفظ السلام بتنفيذها في مجالات إصلاح القطاع الأمني؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان يقتضي فهما وتصرفا وفق تصور يأخذ في الاعتبار الترابط الوثيق بين الأمن والتنمية. وفي هذا السياق، يلاحظ المجلس مع التقدير إسهام حفظة السلام وبعثات حفظ السلام في أنشطة بناء السلام المبكرة، بطرق منها تهيئة بيئة مواتية تتيح انتعاش الاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية. ويسلم المجلس بأن هذا الإسهام يمكن أن يساعد في إرساء الثقة في البعثة وترسيخها.

”ويتعهّد مجلس الأمن بأن ينظر في السُّبل الكفيلة بجعل عمليات حفظ السلام تدعم على الوجه الأفضل السلطات الوطنية، حسب الاقتضاء، في تحديد أولويات بناء السلام، فتستطيع انطلاقا من هذه الأولويات أن تمنح دعمها للجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى في تنفيذ أنشطة بناء السلام وأن تُنجز بنفسها بعض مهام بناء السلام المبكّرة. ويشدّد المجلس على أنّ إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي وبناء القدرات تشكّل عوامل حاسمة لتحقيق التنمية على المدى الطويل للمجتمعات الخارجة من النزاعات ولإحلال السلام المستدام، وهو يُعلّق، في هذا الصدد، أهمية خاصة على امتلاك زمام الأمور وطنيا ويؤكّد على أهمية المساعدة الدولية.

”ويشير مجلس الأمن إلى أنّ معلومات تحليل النزاعات والمعلومات السياقية عن أمور منها القضايا الاجتماعية والاقتصادية تكتسي، في إطار المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين التي ينكبّ عليها المجلس، أهمية عندما تشكّل تلك القضايا دوافعَ للنزاع أو تحديا لتنفيذ الولايات المنوطة بالمجلس أو تهديدا لعملية توطيد السلام. ”وفي هذا الصّدد، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل إدراج هذه المعلومات السياقية في ما يقدّمه إليه من تقارير.

”ويشدّد مجلس الأمن على الأهمية التي يوليها لاستدامة السلام في حالات ما بعد انتهاء

النزاع. ويؤكد مجدداً في هذا الصدد ضرورة أن يكون الهدف الأسمى لبعثات حفظ السلام هو تحقيقُ النجاح بتهيئة الظروف المفضية إلى استتباب الأمن وإحلال السلام المستدام على أرض الواقع، بما يتيح إعادة تشكيل البعثة أو سحبها.

”ويشير مجلس الأمن إلى دور الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في تأجيج بعض النزاعات الماضية والحالية. وهو، في هذا الصدد، يسلّم بأنّ الأمم المتحدة تستطيع أن تقوم بدور في مساعدة الدول المعنية، حسب الاقتضاء، بناء على طلبها ومع الاحترام الكامل لسيادتها على مواردها الطبيعية وضمن إطار امتلاك زمام الأمور وطنيا، على منع الاستفادة غير المشروعة من هذه الموارد ووضع الأساس لاستغلالها بصورة قانونية بما يعزّز التنمية، ولا سيما عبر تمكين الحكومات الخارجة من النزاعات لتصبح قادرة على إدارة مواردها بشكل أفضل.

”ويشجّع مجلس الأمن على التعاون الوثيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الأخرى الموجودة في الميدان وفي المقرّ لكي يتصرف بالشكل المناسب ووفق مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع؛ ويعرب عن استعداده لبحث سبل تحسين هذا التعاون.

”ويشدّد مجلس الأمن على أنّ الأعمال المتكاملة التي تُنفّذها في الميدان الأطراف الفاعلة الأمنية والإنمائية تحتاج إلى التنسيق مع السلطات الوطنية ويمكنها أن تُسهم بقدر كبير في استقرار وتحسّن الحالة الأمنية وفي ضمان حماية المدنيين. ويشير المجلس أيضا إلى أهمية التعاون مع المجتمع المدني في هذا السياق. ويؤكّد أنّه لا مجال لتحقيق السلام والتنمية المستدامين من دون إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ويشدّد على وجوب تمكين المرأة من المشاركة الفعلية في جميع مراحل بناء السلام واتفاقات السلام وبرامج التنمية. ويعرب المجلس عن استعداده لإجراء حوار، حسب الاقتضاء، مع أطراف فاعلة أخرى، منها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية، بشأن مسائل محدَّدة مطروحة على جدول أعماله.

”ويشجّع مجلس الأمن الدولَ الأعضاء، ولا سيما التي هي مُمَثّلة منها في الهياكل الإدارية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على تعزيز اتّساق العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

”ويؤكّد مجلس الأمن مجدّدا دعمه لعمل لجنة بناء السلام، واستعداده للاستفادة أكثر من دورها الاستشاري. ويسلّم المجلس أيضا بالحاجة إلى التنسيق والحوار مع اللجنة. ويُهيب بها أن تواصل الترويج لاتباع نهج متكامل ومتّسق في مجال بناء السلام، وأن تسعى إلى ضمان أن تكون الأنشطة التي تدعمها في مجالي التنمية والأمن معزِّزة لبعضها بعضا.

”ويُشدّد مجلس الأمن على ما يمكن أن يسهم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التّصدي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، ويؤكّد على أهمية التعاون الوثيق وفق المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/4.

وأنوه بحضور وزيري خارجية كوستاريكا وسلوفينيا.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رينيه كاسترو سالاثار، وزير خارجية كوستاريكا.

السيد كاسترو سالاثار (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر وفد البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ويثني بلدي على هذه المبادرة التي تعبر عن القيادة الدولية للبرازيل وإسهاماتها الهامة في المناقشات العالمية. وأود أن أشكر ممثل لجنة بناء السلام وممثلة البنك الدولي.

وأود أيضا تسليط الضوء على الصلات بين موضوع مناقشتنا اليوم والمناقشة بشأن بناء المؤسسات كوسيلة لبناء السلام (انظر S/PV.6472)، المعقودة في ٢١ كانون الثاني/يناير بمبادرة من البوسنة والهرسك.

ويتماشى ذلك مع التزامنا بالأمن البشري. ولذلك، نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به السفير نوراشيت سينهاسيني، الممثل الدائم لتايلند بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

وكوستاريكا مقتنعة بأن اتباع نهج أفضل لمواجهة التحديات الإنمائية سيحقق مزيدا من الأمن، تماما مثلما يحقق اتباع نهج أكثر توازنا محوره المدنيون حيال الأمن التنمية.

وتترسخ أكثر المشاكل إلحاحا المرتبطة بالعنف وانعدام الأمن بسهولة أكبر وتتفاقم بشكل لا يمكن معه التغلب عليها في البلدان والمناطق التي تنعدم فيها الفرص بشكل واضح. ومشاكل مثل القرصنة في أنحاء مختلفة من المحيط الهندي وتجنيد الشباب في عصابات العنف المرتبطة بالاتجار بالمخدرات في بعض بلدان أمريكا اللاتينية هي، إلى حد كبير، من آثار انعدام الخيارات ذاك.

وعلاوة على ذلك، فإن غياب المؤسسات الديمقراطية المتينة وعدم احترام الحقوق المدنية والسياسية وتحريف الأولويات الوطنية وعدم وجود قنوات اتصال بين الحكام والمحكومين يعوق التنمية ويؤدي إلى انعدام الأمن ويولد صراعات يمكن أن تكون ذات تداعيات عالمية. ومن ثم، ينبغي أن يشمل النظر في العلاقة بين التنمية والأمن، بما في ذلك الإجراءات المتضافرة، الأبعاد المتعلقة بسيادة القانون وتحسين المؤسسات وثقافة التسامح والممارسات الديمقراطية.

ومشاكل التنمية والأمن في العالم النامي مذهلة، لكن العوامل التي تسهم فيها ليست نابعة من الداخل فحسب. فعدد كبير من الأسلحة التي تقتل وتشوه الأبرياء في البلدان النامية وتؤدي أيضا إلى زيادة العنف وتوليد الصراع في تلك البلدان مصنعة في البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك بلدان لديها مؤسسات ديمقراطية عريقة وحكومات تتميز بمستوى عال من النزاهة. ويمثل بعض تلك البلدان أيضا الأسواق الرئيسية للمخدرات وجهات تيسير لغسل الأموال. ويطبق البعض الآخر سياسات في مجال الهجرة تشجع في كثير من الأحيان على الاتجار بالبشر.

وبعد الإشارة إلى تلك القضايا، فإنه ليس في نيتي إلقاء اللوم. فكوستاريكا تعتقد أننا أنفسنا مسؤولون بصفة أساسية عن نجاحاتنا وإخفاقاتنا. غير أننا مقتنعون بأن ترسيخ الأمن يتطلب منا تعزيز التنمية والحكم الرشيد واتباع نهج شامل حيال الصراع، وجميعها أمور تتطلب المزيد من التنسيق على المستوى العالمي وتحسين الصكوك القانونية واتخاذ إجراءات متعددة الأطراف أكثر تركيزا. ولتحقيق ذلك، يتعين على الأمم المتحدة أن تسير في عدة مسارات للعمل. وأود أن أشير إلى عدد قليل منها. وينبغي لها العمل

في مجالي الدبلوماسية الوقائية والتنمية الوقائية، والانتقال من العمليات المتعلقة بالسلام إلى تلك المتعلقة بالتنمية بما في ذلك تنمية المؤسسات، وإنشاء بعثات متكاملة ومتعددة الأبعاد، وكفالة إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بصورة أساسية، والعمل على نحو جاد في سياسات نزع السلاح والرقابة على الأسلحة. ولا تقل أهمية عن كل ذلك الجهود المبذولة من أجل التنمية المستدامة والتي ينبغي أن تتسم ببعد إنساني واضح.

يتمتع مجلس الأمن بولايات وموارد جدّ واضحة في بعض تلك المهام، كما أنه قد أصدر بيانات بالغة الأهمية بشأنها. وفي بعض المهام الأخرى، تؤول المسؤوليات والأعمال إلى هيئات أخرى تتراوح بين الجمعية العامة والأمانة العامة والوكالات المتخصصة. كما ينبغي أن نتذكر إسهامات الهيئات الأخرى من خارج إطار الأمم المتحدة.

سجل الإنفاق العسكري خلال السنوات العشر الماضية زيادة بمعدل ٤٥ بالمائة بحيث بلغت جملته مبلغا فظيعا هو ١,٥٣١ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩. ولو كان قد تم تخصيص ١٠ بالمائة من تلك الموارد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لكنا الآن على أعتاب تحقيقها. لذلك تركز كوستاريكا على الجهود في ذلك المجال مثل التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة واعتمادها. وينبع اهتمام بلدي بالصكوك الدولية في مجال السلام ونزع السلاح من خبرته الهائلة في مجال الترابط اللصيق بين الأمن والتنمية. حين قامت كوستاريكا منذ ٦٢ عاما بحل قواتنا المسلحة كمؤسسة دائمة وخصصت معظم الموارد الحكومية لتحقيق رفاه مواطنيها، فإنها قد طبقت فعليا نموذجا أمنيا مرتبطا بالتنمية.

يقوم نظامنا الأمني على دعامتين رئيسيتين. على صعيد الداخل، يستند إلى التماسك الاجتماعي وإلى اتفاق ضمني بالالتزام الجماعي بالديمقراطية وحقوق الإنسان وإتاحة الفرص والتنمية المستدامة وبناء القدرات. أما الدعامة الثانية، أي أمننا الخارجي، فقد أوكلناها إلى القانون الدولي، وبخاصة آليات الأمن الجماعي والمحاكم الدولية.

لقد نتج عن هذا النموذج تقدم هام في مجال التنمية البشرية في إطار السلام والديمقراطية. لا شيء سيحولنا عن مسارنا ذاك الذي يواجه حاليا امتحانا عسيرا للغاية. فمنذ أكثر من مائة عام بقليل تعرض بلدنا لاحتلال مسلح ولا يزال يعاني من احتلال جزء من ترابه.

وفي مواجهة ذلك الوضع الخطير، احتفظت كوستاريكا بتعقّلها وإيمانها بالقانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف. إننا نثق في فعاليتهما كما نثق في التضامن الدولي في حماية السلام وتعزيز التنمية في أمريكا الوسطى. فإذا لم يكن الأمن الدولي قائما على احترام القانون الدولي فإنه لا يمكن أن يقوم إلا على موازين القوة وهي قاعدة هشة من منظور السلام وعقيمة من منظور التنمية ورفاه الشعوب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد صمويل زبوغار، وزير خارجية سلوفينيا.

السيد زبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البدء أود أن أشكر البرازيل وصديقي وزير الخارجية أنطونيو دي أغويار باتريوتا على عقد هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب بشأن الترابط بين الأمن والتنمية. وأرحب بقرار الاستفادة من الاستنتاجات ذات الصلة الصادرة عن مناقشات مجلس الأمن التي تنظر إلى الأمن والسلام من زوايا عديدة. ويعتبر اعتماد مشروع البيان الرئاسي (S/PRST/2011/4) بمثابة إسهام مشهود في ذلك الاتجاه.

وأتقدم بالشكر إلى الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة التي قدمت لنا فكرة واضحة عن المشاكل والفرص. وفي الوقت نفسه، أقدر إسهام كل من رئيس لجنة بناء السلام وممثل البنك الدولي على التوالي.

كما أنتهز هذه الفرصة لأهنئ أعضاء مجلس الأمن الجدد غير الدائمين وهم ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند. وأود أن أهنئ البوسنة والهرسك على رئاستها الناجحة للغاية خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وتؤيد سلوفينيا بالكامل البيانين اللذين سيتم الإدلاء بهما لاحقا نيابة عن الاتحاد الأوروبي وشبكة الأمن البشري.

خلال السنوات القليلة الماضية، استحوذ موضوع منع نشوب النزاعات والترابط بين الأمن والتنمية، بما في ذلك تكامل وتنسيق واتساق التعاون الدولي، على اهتمام متنام. لقد أصبحنا ندرك أن المسافات قد فقدت معناها في دنيا العولمة اليوم. قد يكون أحد البلدان في الجانب الآخر من العالم ولكن مشاكله تؤثر علينا جميعا. ونعلم أن لا مجال للسلام ولا للأمن في غياب التنمية المستدامة والعكس صحيح. ومن المرجح أن تنشب النزاعات في البلدان ذات الحجم السكاني الكبير التي يسود فيها الفقر وعدم الإنصاف في توزيع الثروة وفي البلدان التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والجماعات العرقية.

لذلك يتعين علينا أن نركِّز اهتمامنا على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد وسيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان وثقافة التسامح. إن تفادي القتل غير المبرر وكفالة أن يعيش الناس كلهم في مأمن من الخوف والعوز وفي كرامة، أمور يفرضها التضامن والدافع الأخلاقي. يوجد أكثر من بليون شخص يعيشون في دول هشة تحت وطأة النزاعات. وينبغي لنا أن نساعد على بناء مؤسسات وطنية فعالة وصلبة لحماية أي بلد من الانزلاق مجددا نحو النزاع. علينا أن نستثمر المزيد من الجهد في منع نشوب النزاعات. إن تكلفة النزاعات مرتفعة وقد تنتقل الاضطرابات إلى البلدان المجاورة وإلى أقاليم بأسرها. وإن التنمية الاقتصادية تقلل من خطر اندلاع النزاع فيما يشكل الحرمان من المشاركة السياسية والاقتصادية عاملا مساعدا له.

إن غياب الاستقرار الأمني، والعنف المسلح والنزاع، وما ينتج عن ذلك من انحسار سيادة القانون وفي الغالب الأعم انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان، كلها أمور تهدد التنمية البشرية وما تم إحرازه من تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إننا بحاجة لأن ندير بشكل فعال المرحلة الانتقالية الدقيقة من حفظ السلام إلى بناء السلام؛ وعلى حفظ السلام أن يسهم في المراحل المبكرة لبناء السلام حيث في الإمكان فعل ذلك.

ثمة حاجة لمزيج جيد التنسيق والتوقيت من التدابير السياسية والإنمائية والأمنية والإنسانية للتصدي لمثل تلك الحالات على نحو فعال. إن لجنة بناء السلام تضطلع بدور هام في ذلك الصدد. وتؤيد سلوفينيا تعزيز التدابير المؤسسية بين مختلف الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة بالإضافة إلى توثيق التعاون والحوار بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. إننا نرحب بالجهود المبذولة حاليا لتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. ثمة حاجة لتعزيز القدرات المدنية الدولية لأغراض مرحلة بناء السلام بعد النزاع ونرحب بتوصيات الأمين العام في تقريره بشأن استعراض القدرات المدنية الدولية في ذلك الصدد.

تشارك سلوفينيا بنشاط في جهود بناء السلام وبناء المؤسسات. كما تقوم سلوفينيا بتنفيذ عدد من المشاريع الإنسانية وأخرى في مجال التعاون الإنمائي لتقديم المساعدة للمناطق المتضررة من الحرب ومن التحديات الأمنية الأخرى في مجالات مثل مشاريع نزع الألغام التي يقوم بها الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام، وتقديم المساعدة لضحايا الألغام، وكذلك مشروع إعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالصراع الأخير في غزة.

إن نزع الألغام ومساعدة ضحاياها من منطلق إنساني يسهم في تحقيق الأمن في مجتمعات ما بعد الصراع ويساعد على استعادة الأراضي والمؤسسات ذات الجدوى الاقتصادية ويساعد، بالتالي، الضحايا وأسرهم في الوقت الذي يقلل فيه معاناتهم ويسهم في إعادة بناء الهياكل الاجتماعية. وبناء على تجربة سلوفينيا في غربي البلقان، نستطيع القول بأن نزع الألغام كعمل إنساني يوفر للأطراف كافة منبرا تقنيا للحوار من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى التعاون الإقليمي.

إن إدراك كنه السياق الوطني والمحلي للمجتمعات التي يعاني فيها السكان المحليون من تداعيات الصراع أمر بالغ الأهمية في جهود تسوية الصراع على نحو فعال، ومن ثم بناء السلام. ومع ذلك، ينبغي إلا يغيب عن أذهاننا أن الأوضاع السياسية تختلف باختلاف البلدان وأن الحلول الجاهزة قد لا تكون قابلة للتطبيق في جميع أنحاء العالم. وإذا أريد للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية بلوغ النجاح فلا بد من تقليص اعتماد المجتمع على المساعدة الدولية على نحو تدريجي ومطرد في آن معا وتعزيز اعتماده على الذات. وتلك عملية ينبغي أن تتم خطوة إثر خطوة. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان زيادة مسؤولية السكان المحليين وتعزيز ملكيتهم بوصفها مبادئ توجيهية للشراكات بين الأطراف الفاعلة ميدانيا في مجالي السلم والتنمية.

لذلك، فإن مشاركة المجتمع المدني، بما فيه الجماعات الأكثر ضعفا، في تطوير وتنفيذ بناء السلام وعمليات ما بعد الصراع أمر يكتسي أهمية عظمى. من أجل ذلك، يتعين علينا أن نعزز بشكل مستمر الدور الكبير للنساء وأن نشجع مشاركتهن وانخراطهن بالكامل في أنشطة ومجتمعات ما بعد الصراع بالنظر بشكل خاص إلى أن النساء يضطلعن بدور هام كمحرك للحياة الاجتماعية والأسرية والاقتصادية في حالات الصراع وما بعد الصراع.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن الشراكة بين الأمن والتنمية بحاجة إلى تعزيز، ويجب أن تشمل أطرافا فاعلة عالمية ودولية وإقليمية ومحلية، والمجتمع المدني. ولا تنمية بدون أمن، وانعدام الأمن يمكن أن يقوض التنمية بشكل خطير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. ولذلك أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.